دور السياسة البريطانية في رسم النظام السياسي والدستوري في مصر (دراسة في ضوء الوثائق البريطانية)

المدرس الدكتور
ماجد سلمان حسين
كلية القانون والسياسة - جامعة البصرة

كان للحرب العالمية الأولى تأثير خطير على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مصر، التي أدت إلى إشعال ثورة ١٩١٩ ضد الاحتلال البريطاني، وبالتالي أجبرت بريطانيا على تغيير سياستها تجاه مصر والحركة الوطنية،وإصدارها إعلان 28 شباط 1922، الذي أدى إلى صياغة الدستور المصري لعام 1923. وبذلك نجحت بريطانيا في سياستها على المدى البعيد في رسم النظام السياسي والدستوري في مصر خدمة لمصالحها ووجودها هناك، وبقيت انعكاسات آثاره على هذا النظام حتى بعد ثورة ١٩٥٢.

The Role of the British Policy in Drawing the Political and Constitutional Systemin Egypt (Study According to the British Documents)

DR. Majid Salman Hussain

Faculty of Law and Politics-Basrah University

It was a serious impact of the First World War on the economic and social conditions in Egypt, which resultedbreak out the 1919 Egyptian Revolution against British Occupation. This situation forced Britain to change its policy towards Egypt, therefore, issueda declaration of 28 February 1922, which led to the drafting of Egypt's constitution of 1923. Therefore, Britain succeeded in its long-term policy in drawing the political and constitutional system in Egypt to serve its interests and its presence there and the reflection of its effects have remained on the Egyptian system even after the 1952 revolution.

المقدمـــة :

في نهاية القرن الثامن عشر، كان موقع مصر الجغرافي، وظروفها الاقتصادية والسياسية من العوامل التي ساعدت على التغلغل الاستعماري فيها، إذ بدأت الدول الأوروبية في الحصول على امتيازات اقتصادية واسعة مكنتها من التدخل في شئون مصر الداخلية، الأمر الذي أدى إلى ظهور الحركة الوطنية، لاسيما إبان حقبة الاحتلال البريطاني التي بدأت عام 1882. وقد عززت بريطانيا سيطرتها الاستعمارية بالرغم من الوعود الكثيرة بشأن إنهاء الاحتلال ومغادرة البلاد. وتمكنت بريطانيا من شطر وحدة وادي النيل (مصر والسودان)، وألغت الدستور المصري الذي كان سائداً قبل الاحتلال. ونجحت السياسة البريطانية في تصفية الحركة الوطنية التي كان يقودها الحزب الوطني، مما اضطره إلى العمل السري من أجل محاربة الاحتلال.

وكان للحرب العالمية الأولى تأثير خطير على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مصر، الذي نتج عنها إثارة مشاعر اليأس بين أبناء الشعب المصري،ونتج عنها التعاون بين الحكومة المصرية وقادة الحركة الوطنية الذي أدى إلى تغيير كبير في النهج السياسي الذي رسمهُ اللورد كرومر (Cromer)والسير أيلدن غورست(Eldon Gorst) ولورد كتشنر(Kitchener). فقد أدى هذا التغيير في السياسة البريطانية إلى تجدد ثورة الشعب المصري ضد الاحتلال. إن تأثير هذه العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية على الشعب المصري،أدى إلى قيام ثورة 1919.

تمكن المصريون من تنظيم أنفسهم وتجميعها في لجان وطنية وثورية، وجمعيات سرية ومنظمات مهنية من أجل مواجهة الاحتلال. وكانت هذه التنظيمات من العوامل الهامة في نجاح ثورة 1919، إذ أجبرت بريطانيا على تغيير سياستها تجاه مصر والحركة الوطنية. لذلك أرسلت بريطانيا بعثة برئاسة اللورد ميلنر(Milner) لدراسة الوضع في مصر، ومن ثم بدأت المفاوضات بين الوفد وميلنر، وكرزون (Curzon) وعدلي، ولكن هذه المفاوضات انتهت بالفشل. بعدها أصدرت بريطانيا إعلان في 28 شباط 1922، الذي أدى إلى صياغة الدستور المصري لعام 1923.كصيغة جديدة لسياستها في مصر.

إن الهدف من هذه الدراسة؛ تحديد ما إذا كان هذا التغيير في السياسة البريطانية تجاه مصر جاء نتيجة فعلية لفشل المفاوضات البريطانية مع القادة المصريين، أم انه جاء بمثابة مَخرَجٍ لسياستها السائدة هناك وخاصة بعد فشلهم في إخماد ثورة ١٩١٩.وهناك غرض آخر لهذا البحث، هو؛ تشخيص إلى أي مدى كان نجاح السياسة البريطانية في تأمين مصالحها في مصر بعد إصدارها إعلان 28 شباط 1922، ومن ثم إصدار الدستور المصري عام 1923. فإن هناك الكثير من الأسئلة يمكن إثارتها؛ على سبيل المثال؛ لماذا شجعت الحكومة البريطانية المصريين على صياغة دستور 1923؟ وما هي مصلحة بريطانيا في إصدار الدستور المصري؟ وهل نجحت بريطانيا في سياستها على المدى البعيد في رسم النظام السياسي والدستوري في مصر خدمة لمصالحها ووجودها هناك؟ ومن أجل الوصول إلى هذا الغرض، علينا دراسة الجوانب الأساسية في دور السياسة البريطانية في رسم النظام السياسي والدستوري في مصر والأبعاد السياسية التي ترتبت عنها لخدمة المصالح والوجود البريطاني فيها على المدى البعيد وبالذات نجاح هذه السياسة حتى قيام ثورة ١٩٥٢.

إن هذا البحث هو محاولة لإعطاء صورة واضحة للنظام السياسي والدستوري الذي رسمته السياسة البريطانية إبان الاحتلال وانعكاس آثاره على هذا النظام حتى بعد ثورة ١٩٥٢، ولذا تطلبت هذه الدراسة منا التدقيق بعناية وموضوعية موثقة. ومن أجل تحقيق هدفنا من هذه الدراسة، سعينا إلى تبني أسلوب شامل وأخذنا بعين الاعتبار أكبر عدد ممكن من المصادر لكي نتمكن من تحليل الأحداث وتطورها في المراحل المختلفة، لقد استعملت وثائق بريطانية في مكتب السجلات العامة في لندن وأوراق خاصة في مكتبة مركز الشرق الأوسط، كلية سانت أنتوني، في جامعة أكسفورد. هذه الوثائق والأوراق الخاصة تمثل وجهة نظر المؤسسة البريطانية تجاه مصر وطبيعة العلاقة بينهما. كما استعملت المصادر الثانوية من الكتب والبحوث والمقالات التي تتناول بعض جوانب مختلفة من الموضوع، باللغتين الانجليزية والعربية.

قسمت هذه الدراسة إلى مقدمة وسبعة مباحث: المبحث الأول يتناول التحول في السياسة البريطانية تجاه مصر بعد ثورة 1919 (الخلفية التاريخية)؛ والمبحث الثاني يتفحص خطوات السياسة البريطانية في تنفيذ ما رسمتهُ من نظام سياسي ودستوري في مصر(إعلان 28 شباط1922)؛ والمبحث الثالث يناقش صياغة الدستور المصري لعام ١٩٢٣؛ والمبحث الرابع يحلل نتائج النظام السياسي والدستوري الجديد على الحياة السياسية في مصر؛ والمبحث الخامس يناقش الموقف البريطاني إزاء الانقلابات الدستورية؛ والمبحث السادس يتناول السياسة البريطانية الجديدة (سياسة التعاون المشترك)؛ أما المبحث السابع فيدرس دور ثورة ١٩٥٢ في تغيير النظام السياسي والدستوري في مصر. ويُختَتَم البحث بخلاصة.

المبحث الأول

التحول في السياسة البريطانية تجاه مصر بعد ثورة 1919

عندما بدأت الحرب العالمية الأولى غيرت بريطانيا سياستها في مصر. فقد أجبرت الحكومة المصرية على أن تقدم لها التسهيلات كافة ومتطلبات الحرب في الموانئ والأراضي المصرية.ثم أعلنت بريطانيا حالة الأحكام العرفية في مصر، وأيضا حاولت أنتضم مصر إلى ممتلكاتها عبر البحار، ولكن فيما بعد غيرت رأيها في ذلك، حيث أعلنت في ١٨ كانون الأول ١٩١٤ حمايتها على مصر، وبذلك قد أنهت السيادة التركية عليها.

خلال الحرب، تغيرت الحالة الاقتصادية والماليةفي مصر، الأمر الذي أثر سلباً على الطبقات الدنيا والمتوسطة.وقد أثر هذا الوضع على التركيبة الاجتماعية في مصر، وأدى إلى زيادة التفاوت بين الطبقات المختلفة فيها.

لقد شجع ذلك الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي الفئات المصرية المختلفة على الانضمام إلى ثورة 1919 من أجل الاستقلال. ففي السنوات الأخيرة من الحرب العالمية الأولى، قررت بريطانيا الحفاظ على مصر وتعزيز قبضتها عليها، على الرغم من إعلان الرئيس الأمريكي ويلسون (Wilson) (سنوات رئاسته ١٩١٣-١٩٢١) المبادئ الأربعة عشرة، التي تشمل حق الشعوب في تقرير مصيرها،

وعلى الرغم من التصريحات التي أعلنتها كل من بريطانيا وفرنسا في منح تلك البلدان التي كانت تحت الحكم العثماني - سوريا والعراق والحجاز - الحقوق نفسها[١]. فإنها أثرت على المصريين سلباً، مما أدى بالسلطان فؤاد إلى مطالبة المندوب السامي البريطاني بالاستقلال لبلاده على وفق مبادئ ويلسون. [٢]كما عزم كل من حسين رشدي(رئيس مجلس الوزراء) وزميله عدلي يكن، على السفر إلى بريطانيا للتفاوض مع الحكومة البريطانية على استقلال مصر ، وكذا شكل بعض السياسيين الوطنيين وفدا تحت قيادة سعد زغلول، لحضور مؤتمر باريس للمطالبة بحقوق مصر بعد الحرب. [٣]

قلّل السير ملن شيثهام (Sir Milne Cheetham)، المفوض السامي البريطاني بالنيابة في مصر، من أهمية الوزراء المصريين وحركة الوفد. [٤]ولكن الوضع أزداد سوءاً عندما قبل السلطان استقالة الوزراء في 3 آذار1919، وعندها قامت السلطات البريطانية، بنفي سعد زغلول وثلاثة من زملائه[٥] من أجل تخفيف حدة التوتر الشديد بين الشعب المصري. وأصبحت هذه الخطوة في وقت لاحق السبب المباشر للثورة المصرية ضد الاحتلال.

لقد دفعت الثورة المصرية السياسيين البريطانيين بالمبادرة في البدء بسياسة جديدة تجاه مصر، التي تضمنت الخطوات الأتية:[٦]

(1)الاستعادة الفورية للنظام وعدم الفوضى

(2) تشكيل حكومة مصرية قوية ولديها السلطة اللازمة

(3) استعداد الحكومة البريطانية لأجراء محادثات في لندن مع الوزراء والوفد المصريين.

ولذلك عينت الحكومة البريطانية الجنرال اللنبي(Allenby)مفوضاً سامياً لها في مصر، لتنفيذ سياستها الجديدة. فقد نهج سياسة ذكية، إذ سمح للجيش بقمع الثورة بالقوة وكان في الوقت نفسه قد بدء المفاوضات مع أعضاء الوفد وقادة مصر لإزالة الأسباب التي أدت إلى الثورة.وكان يطمح من خلال هذه السياسة أن يحقق هدف بريطانيا الفوري لإخماد الثورة المصرية وكذلك أهدافها على المدى الطويل في استمرار الحماية على مصر. ففي 7 أبريل، أصدر قرارا بالسماح للمصريين للسفر وأعلن أيضا الإفراج عن هؤلاء الذين سجنوا في مالطا،[٧] وكذلك طلب من حسين رشدي لتشكيل الوزارة.قبل إصدار هذه القرارات، لقد حث اللنبي حكومته على أهمية الحصول على الإعلان المبكر باعتراف رسمي في

مؤتمر السلام بالحماية البريطانية على مصر.[٨] ويبدو أن هذا التغيير في السياسة البريطانية في مصر قد حدث بعد أن حصلت بريطانيا على ضمانات بالاعتراف لها بالحماية من القوى المشاركة في مؤتمر السلام.

ولهذا عندما وصل أعضاء الوفد إلى باريس، فوجئوا باعتراف مؤتمر السلام بالحماية البريطانية على مصر. وعلاوة على ذلك، قررت الحكومة البريطانية شل حركة الوفد وعدم الإصغاءإلى مطالبهم من خلال ممارسة الضغط على مندوبي الدول المشاركة في المؤتمر العام في باريس. وعلى الرغم من فشل الوفد في الدخول إلى مؤتمر السلام وحدوث الانقسام بين أعضائهُ، نجح في نشر الدعاية للقضية المصرية، ومن ثم خلق مناخ ملائم للرأي العام في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. [٩]

في الوقت نفسه، أرسلت الحكومة البريطانية بعثة تحقيق إلى مصر برئاسة اللورد ميلنر، وبذلك أعلن اللنبي أن السياسة البريطانية تريد الحفاظ على الحكم الذاتي في مصر تحت الحماية البريطانية، وتطوير نظام للحكم الذاتي بقيادة حاكم مصري.وأن مهمة البعثة القيام بالأعمال الأولية المطلوبة قبل تسوية الشكل المستقبلي للحكومة. [١٠]

بالرغم من أن سياسة ميلنر كانت تقوم على كسب العناصر المعتدلة والودية في الحركة الوطنية المصرية إلى الجانب البريطاني، فقد اضطرت البعثة إلى الاتصال بأعضاء الوفد الذين كانوا يوصفون "بالمتطرفين". وأن هذا الاتصال قاد إلى المفاوضات بين ميلنر وسعد زغلول، إذ قدم كل منهما مشروعه للأخر. ولكن نظرا للاختلافات الجذرية بين المشروعين، توقفت المفاوضات.[١١]ومع ذلك استمر عدلي يؤدي دور الوسيط بين الطرفين إذ تمكن من إقناع ميلنر لتعديل مشروعه. وعند مناقشة أعضاء الوفد للمشروع، انقسموا إلى مجموعتين، واحدة رفضتهُ والأخرى وافقت عليه،[١٢] إلاإن الوفد رأى أنه من الضروري استشارة الرأي العام الوطني. ولكن الرأي العام المصري طالب بالالتزام بالتحفظات السابقة التي من أهمها إلغاء الحماية،وإلغاء الامتيازات، التي يتمتع بها المندوب السامي البريطاني التي تميزت عن مندوبي الدول الأخرى ووجوب حل مسألة السودان استنادا لأساس ضمان حقوق مصر والسيادة على السودان وإلغاء النص الذي يعنى بتوظيف الموظفين البريطانيين في وزارة العدل المصرية وعدَّ مصر لها الحق في إبرام المعاهدات الاقتصادية والتجارية وللسلطات المصرية

وحدها الحق في إعلان الأحكام العرفية،[١٣]التي رفض ميلنر إضافتها إلى مشروعه، وبذلك توقفت المفاوضات.[١٤]لقد أشار اللورد ميلنر في تقريره، إلى أن أغلب تشكيلة أعضاء الوفد لم يكونوا أساسا من المتطرفين، بل أغلبهم كانوا من بين صفوف حزب الأمة القديم (الذي يؤمن بالتطور الدستوري التدريجي)، إذ انخرطوا فيه بعد أن خابت كل آمالهم بذلك.وأن هناك بعض الرجال أكثر اعتدالا في وجهات نظرهم، مثل الوزراء السابقين رشدي، وعدلي ، وثروت، الذين تعاطفوا مع الطموحات الوطنية، ولكنهم لم ينضموا في الواقع إلى الوفد.

لقد حث اللورد ميلنر حكومته على التسريع بالمفاوضات مع مصر، وذلك لأجل وضع العلاقات بين بريطانيا ومصر استنادا على المعاهدة، التي يمكن بموجبها تأسيس استقلال مصر، وتأمين المصالح الأساسية لبريطانيا.[١٥]

بالرغم من إن الحكومة البريطانية لم تعتمد مشروع ميلنر، لكنها اقتنعت بنقطتين هامتين، الأولىإن نظام الحماية لم يُعد علاقة مرضية بين مصر وبريطانيا، وثانيا، أنه يجب الاعتماد على المعتدلين في إبرام تسوية مع مصر لان الاتفاق مع المتشددين أمر مستحيل. وبناء على ذلك، فإن الوزارة عُهدت إلى عدلي باشا، لأجل أن يتولى التفاوض بشكل رسمي.[١٦]لقدرفض زغلول المشاركة مع الوزارة في المفاوضات الرسمية لان عدلي لم يرضخ لشروطه. ولهذا فقد أعلن زغلول عدم ثقتهبوزارة عدلي.[١٧]وبذلك، حدث انشقاق في صفوف الوفد وانسحبت منه عناصر من حزب الأمة والحزب الوطني.وأعطى هذا الانشقاق للقصر فرصة الظهور على الساحة السياسية كقوة مؤثرة في الأحداث المصرية، بعد أن كان دوره مجرد دور رسمي.

كان موقف الحكومة البريطانية المتمثل بمفاوضها كيرزون متشددا في المفاوضات نتيجة لاعتقادها أن وسطية عدلي ستمكنها من تحقيق الموافقة على مشروعها، إلاإن عدلي ثبت العكس بسبب إصراره على إضافة التحفظات على المشروع البريطاني، وقد أدى هذا الخلاف إلى قطع المفاوضات، وانتهاء المرحلة الأولى من مراحل السياسة البريطانية في مصر وهي مرحلة المفاوضات. وبذلك بدأت بريطانيا التفكير في سياسة جديدة تجاه مصر، خاصة بعد أن فشلت في إقناع المعتدلين لقبول مشروعها من دون تحفظات.

المبحث الثاني

خطوات السياسة البريطانية في تنفيذ ما رسمتهُ من نظام سياسي ودستوري في مصر(إعلان 28 شباط1922)

بعد فشل المفاوضات الأنجلو- مصرية وعودة عدلي يكن إلى مصر أرسل اللورد اللنبي برقية إلى حكومته في 6 كانون الأول1921، يشجع حكومته إلى اعتماد سياسة جديدة ودقيقة لتقديم برنامج بنّاء للمصريين.وأضاف على أن يبقى الوضع البريطاني غير متأثر فيما يتعلق بالعلاقة مع الدول الأجنبية إذا اختارت بريطانيا الاعتراف بمصر دولة ذات سيادة، محل الحماية (التي أعلنتها في عام 1914).[١٨] وأبلغ حكومته ليس هناك مصري مهما كانت وجهة نظره يقبل بأن يوقع على أي وثيقة لا تتفق مع الاستقلال التام. وأقترح أن تكون هناك أسس جوهرية جديدة لتأطير السياسة البريطانية،على أن تكون مرغوباً بها في مصر.[١٩] في 7 كانون الأول1921، أخبر عدلي اللورد اللنبي بأنه سوف يقدم استقالته للسلطان غداً،[٢٠]في 11 كانون الأول1921، قدم ثروت مشروعاً إلى اللنبي وطلب الموافقة عليه لكي يشكل الوزارة، وبعد دراسة المشروع أتصل في ثروت باشا ووصف المشروع بأنهُ جوهري لتولي منصب الوزارة. وكانت السمات البارزة لهذا البرنامج هو إعلان الحكومة البريطانية بإلغاء الحماية وتشكيل البرلمان.[٢١]

وفي يوم 12 كانون الأول، أرسل اللورد اللنبي برقية إلى حكومته للتأكيد على أن ثروت بإمكانه تشكيل الوزارة على أساس مشروعهُ.[٢٢]فردت وزارة الخارجية ببرقية تشير إلى موافقة الحكومة البريطانية على البرنامج، لأنه يتوافق مع اقتراحات اللنبي، ومع رغبات بريطانيا الداعية لتغيير الوضع الراهن في مصر.[٢٣]وعدَّ اللورد لويد(Lloyd) أن هذه الموافقة تنازل لسياسة الاتفاق الثنائي.[٢٤]

أرسل اللورد اللنبي إلى اللورد كرزون برقية في 20 كانون الأول1921، يشير فيها بان ثروت باشا لم يتمكن بعد من تشكيل الوزارة بالرغم من الموافقة على برنامجه، وأنه لم يكن ينوي أن يسرع هذه المسألة. وذكر اللنبي أيضا بأنه يبذل قصارى جهده لإقناع بعض الأعضاء المؤيدين إلى عدلي

للانضمام إلى الحكومة. ويرى اللنبي بأن هناك ضرورة لإبعاد سعد زغلول واحتجازه في الأملاك البريطانية فيما وراء البحار، وعدم السماح له بالمغادرة إلى أي جهة في أوروبا. [٢٥]

وفي 21 كانون الأول، أرسلت برقية أخرى كما أورد اللورد اللنبي إلى اللورد كرزون، أشار فيها إلى إن سعد زغلول قد نشر احتجاجا على أوامره في الصحافة، وشجع مقاطعة الاجتماع الذي أمر به اللنبي. وبعد الاضطرابات التي حدثت أثناء عودة البروفسور مكرم عبيد مندوب سعد في لندن ومقتل جندي بريطاني، أصدر اللنبي إنذارا بموجب الأحكام العرفية إلى سعد يمنعه من المشاركة في السياسة وحذر صحافته من أي أثارة وتحريض. وقد أمر أتباع سعد وهم: عاطف بركات بك، وفتح الله بركات باشا، ومصطفى بك بن النحاس، وسنيوت بك حنا، وامين عِزّ العرب أفندي، وجعفر فخري بك، ووليام عبيد أفندي في البقاء في منازلهم تحت إشراف الشرطة والامتناع عن الأنشطة السياسية.[٢٦] ولكن سعداً قرر الاستمرار في مواجهة القوات البريطانية. [٢٧]

وقد أشار اللورد كيرزون في برقيته المؤرخة 23 كانون الأول١٩٢١، إلى اللورد اللنبي، بالموافقة على إبعاد زغلول وأتباعه إلى سيلان في أقرب فرصة ممكنة.[٢٨]ولكن قبل يوم من ذلك، حدثت مظاهرات أمام منزل سعد ومن ثم اضطرابات في القاهرة مما دعا اللنبي إلى اعتقال زغلول وإتباعه وإرسالهم إلى السويس. [٢٩]ومن ثم أصدر اللنبي أمراً بإلزام البنوك والأفراد بتجميد جميع المبالغ المودعة من قبل زغلول سعد، والوفد، أو أي من أعضائه، إلا بناء على أوامر صارمة منه.[٣٠]

وبذلك أبعدت السلطات البريطانية زغلول وأتباعه إلى سريلانكا.ويبدو أن هذا الإبعاد كان خطوة أولية لازمة في محاولة لخلق علاقات ودية بين البلدين وليس عملا استبداديا قمعياً كما يرى بعض المصريين،[٣١] بالرغم من قيام المظاهرات وأعمال العنف والإضرابات كما أشار اللنبي في تقريره إلى حكومته.[٣٢]

وبعد عودة أعضاء الوفد المعارض إلى الوفد في 28 كانون الأول،[٣٣]نشر الوفد بياناً في 23 كانون الثاني 1922 دعا فيه جميع المصريين إلى رفض التعاون مع الانجليز ومقاطعة البضائع البريطانية، والتجارة والبنوك والسفن والشركات. ولهذا أمر اللنبي بتعليق جميع الصحف، مثل الأخبار،والمحروسة، والنظام، والأمة، والمقطّم، التي نشرت البيان،وأمر باعتقال الموقّعين من

أعضاء الوفد.[٣٤]وتم تشكيل مجلس إدارة جديدة لحزب الوفد، يتألف من المصري السعدي بك، والسيد حسين القصبي...الخ، الذين دعوا الأمة لمواصلة الجهاد.[٣٥]

لقد شكل ثروت الوزارة في 21 كانون الثاني 1922، وفي الوقت نفسه، أبلغ اللنبي حكومتهُ بأنه من الضروري دعم ثروت باشا حيث تمكن من كسب بعض العناصر المعتدلة إلى جانبه، وأقترح توجيه رسالة إلى السلطان لإزالة سوء الفهم المتعلق بالمعلومات التي قدمت له في 3 كانون الأول1921، وتأكيد أرادة الحكومة البريطانية بإلغاء الحماية،[٣٦]إلاإن الحكومة البريطانية في 24 كانون الثاني1922، رفضت منح مصر هذه التنازلات دون أي ضمانات للمستقبل.[٣٧]وبذلك أرسل اللورد كيرزون برقية إلى اللنبي في 28 كانون الثاني، أعلن فيها الضمانات التي تطلبها بريطانيا وهي كما يأتي:[٣٨]

(1)تشكل مصر نقطة حيوية لاتصالات الإمبراطورية البريطانية وينبغي التأكيد على ضمانها.

(2)يجب أن تبقى السلطة في يد بريطانيا العظمى لحماية الجاليات الأجنبية في مصر التي ترى حكوماتها أن بريطانيا ستحقق لها ذلك.

(3) أن مصر كانت محمية ضد جميع أشكال التدخل الأجنبي أو العدوان، سواء كان مباشر أم غير مباشر.

ولكن اللورد اللنبي لم يبدِ ارتياحه من مطالب حكومته مما بعث برده مشيراً إلى أنه ليس هناك أحد في مصر يجرؤ على أن يوضع اسمه على أي شيء، أو التعامل مع أي شيء أقل من الاستقلال الكامل. وأقترح على حكومته أن تأخذ نصيحته وإلا سوف تغامر في هذه الفرصة حول إيجاد علاقات مستقبلية، وبين في حال رفضت نصيحته، فانه لن يجد ما هو أسهل من مغادرة منصبه.[٣٩]

اتهمت الحكومة البريطانية اللنبي في برقيتها المؤرخة في 28 كانون الثاني،أنه تراجع فجأة ودون سابق إنذار عن السياسة التي تم استشارته فيها من قبل مجلس الوزراء، والذي كان موافقاً عليها، وعُدَّ ذلك تضليلا لهم، والآن يقدم إنذارا للحكومة والمطالبة برد فوري دون مناقشة. وقد أستدعي اللنبي، ومستشاريه آيموس(Amos) (مستشار وزارة العدل) وكلايتون(Clayton) (مستشار وزارة الداخلية) في العودة إلى لندن للتشاور.[٤٠]وقد كلف اللنبي موظفيه الكفوئين لكتابة رسالة لدحض ادعاءات وزارة الخارجية (FO)، وبالتالي أخذ هذه الرسالة معه إلى لندن. وتضمنت هذه الرسالة مقدرته على تنفيذ

التوصية التي أوصت بها اللجنة التي أرسلتها حكومته وهي المحافظة على الحماية البريطانية على مصر، وأنه يعتقد بأن هذا لن يستمر على الدوام. ولكنه نصح حكومته بأنه ينبغي أن تنتهي هذه الحماية بإعلان من جانب واحد.وأشار أيضا بأنه يقترح مجموعة من الإجراءات التي يعتقد بأنها تتفق مع تقاليد السياسة البريطانية والمؤسسات، والتي خدمت الإمبراطورية فضلا عن كونها تتفق مع التطور السياسي في مصر، وهو الأمر الذي ترغب فيه وتشجع عليه حكومة صاحب الجلالة وكذلك السياسة التي كانت هدف أسلافه الذين خدموا بلادهم، وسعوا إلى رفاهية الشعب المصري[٤١]

لقد اجتمع اللنبي ومستشاريه مع جورج لويد رئيس الوزراء واللورد كرزون وزير الخارجية، وأسفرت هذه المفاوضات عن قبول المشروع الذي تقدم فيه اللورد اللنبي في 12 كانون الثاني. وشمل هذا المشروع وثيقتين، الأولى التي تتضمن الإعلان بإلغاء الحماية على مصر مع أربعة تحفظات. ويعرف هذا الإعلان بإعلان28 شباط 1922الذي ينص على مايأتي:

"وفقا للنوايا المعلنة لحكومة صاحب الجلالة ، تعلن رغبتها في الاعتراف في مصر كدولة مستقلة ذات سيادة، وبما أن العلاقات بين حكومة الجلالة ومصر ذات أهمية حيوية للإمبراطورية البريطانية: نعلن المبادئ التالية لهذا الاتفاق:

1. إنهاء الحماية البريطانية على مصر، وإعلان مصر دولة مستقلة ذات سيادة.

2. على حكومة صاحب السموأن تصدر قانون العفو لجميع سكان مصر، وسحب إعلان قانون الأحكام العرفية الصادر في 2 نوفمبر 1914.

3. التحفظ على المسائل الآتية وتقدر حكومة صاحب الجلالة الوقت المناسب لمناقشتها بشكل ودي بين الجانبين تؤدي إلى إبرام اتفاقات فيما يتعلق بهذه التحفظات بين حكومة صاحب الجلالة وحكومة مصر: -

أ.أمن الاتصالات للإمبراطورية البريطانية في مصر،

ب . الدفاع عن مصر ضد كل عدوان خارجي أو تدخل مباشر أو غير مباشر،

ج. حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات،

د. السودان، وحتى يتم إبرام مثل هذا الاتفاق، يتعين على الوضع الراهن في جميع هذه المسائل أن يبقى على حالته الأصلية". (٤٢)

أما الوثيقة الثانية: كانت رسالة إلى السلطان فؤاد تعبر عن الرغبة في إزالة سوء الفهم فيما يتعلق بالمعلومات التي أثيرت في 3 كانون الأول1921، ودعم النقاط المدرجة في مشروع كرزون فيما يتعلق بحضور المستشارين البريطانيين في وزارتي المالية والعدل. وقد اعترفت الرسالة بحقوق مصر الكاملة في أقامة حكومتها الوطنية، وأشارت إلى أن الإجراءات الاستثنائية التي اتخذت ضد سعد زغلول كان غرضها وضع حد لتحريضه الضار والمؤثرفي الجمهور، والذي يمكن أن يسفر بنتائج قد تعيق الجهود المصرية. كما بينت الرسالة الموافقة على المبادئ المدرجة في برنامج ثروت، مثل: إعادة دائرة وزير الخارجية، وتحقيق التمثيل السياسي والقنصلي لمصر، وإنشاء برلمان له حق الإشراف والرقابة على السياسة والإدارة في الحكومة الدستورية. تركت مواضع الخلاف في مشروع كرزون للمناقشة في وقت لاحق. (٤٣)

في 1 آذار، طلب السلطان فؤاد من ثروت باشا تشكيل الوزارة وتكون وزارة للشؤون الخارجية برئاسته، وكان من المقرر أن يعهد لوزارة ثروت إعداد مشروع الدستور. (٤٤)في 15 آذار، أصدر الملك فؤاد بياناً إلى الشعب المصري، أعلن فيه استقلال مصر وأتخذ لنفسه لقب "صاحب الجلالة ملك مصر". (٤٥)

في 15 آذار1922، أرسلت الحكومة البريطانية برقية إلى ممثليها طالبةً منهم أن يخبروا الدول الأجنبية بأن

"إنهاء الحماية البريطانية على مصر، لا يتضمن تغييراً في الوضع الراهن فيما يتعلق بموقع القوى الأخرى في مصر نفسها ... فأي محاولة للتدخل في شؤون مصر من قبل قوة أخرى سوف يعتبر عملا غير ودي، وأنها سوف تعتبر أي عدوان ضد أراضي مصر عملا يجب صده بكل الوسائل المتاحة في قيادتهم." (٤٦)

والبيان البريطاني يبين أنه على الرغم من إلغاء الحماية على مصر ومنح المصريين شيئاً من الاستقلال في إدارة بلدهم، فإنّ القبضة البريطانية على مصر بقيت قوية.**لان** بريطانيا حددت السلطة للحكومة المصرية عن طريق التحفظات الأربعة، وخاصة ما يتعلق منها بحماية المصالح الأجنبية،

الأقليات، والشؤون الخارجية. وبالرغم من أن مصر أصبح لها وزارة خارجية وتمثيل دبلوماسي في دول أجنبية، لكن بريطانيا تتدخل في جميع المسائل الهامة.إذ توجه بريطانيا تحذيرا إلى أي دولة يخطر في بالها أن تتدخل في شئون مصر، يعني أن مصر على وفق التفكير السياسي البريطاني لا تزال تحت سيطرتها.

يمكننا القول إنَّ الإعلان البريطاني يعني استقلالاً غير كامل منذ أن أعطت بريطانيا الحق لها في التدخل في شؤون مصر في أي وقت لحماية مصالحها هناك. فقد قدمت التحفظات الأربعة الذريعة لبريطانيا للتدخل في شؤون مصرفي أي وقت. وخير مثال على ذلك تدخلها بإجراء التعديلات الفعلية على بعض مواد الدستور المصري، وإسقاط وزارة سعد زغلول.

لقد اتخذ الوفد موقفا معاديا من الإعلان، وبعد عودة سعد زغلول وصف الإعلان بأنه "الكارثة الكبرى للبلاد". وبالرغم من حدوث إضرابات ومظاهرات واصطدام بين الوفد وقوات الاحتلال، استمرت الحكومة المصرية في مسعاها في صياغة الدستور. لذلك يبدو نفي سعد زغلول من قبل البريطانيين قبل صدور إعلان 28 فبراير كان خطأ في السياسة البريطانية في مصر.[٤٧]

المبحث الثالث

صياغة الدستور المصري لعام ١٩٢٣

وفي 13 نيسان 1922، شكلت وزارة ثروت لجنة برئاسة حسين رشدي لوضع مسودة الدستور وقانون الانتخابات. وتألفت اللجنة من ثلاثين عضوا: من السياسيين ورجال الدين والمثقفين والحقوقيين والعلماء والقانونيين ورجال المال والتجار.[٤٨]ولكن كلا من الوفد والحزب الوطني رفضا المشاركة في اللجنة، وقد شنّ الوفد حملة عنيفة ضدها، مطالبا بان الدستور يجب أن يوضع من قبل جمعية وطنية منتخبة من قبل الشعب.[٤٩]وعقدت اللجنة دورتها الأولى في 11 أبريل، وفي أول اجتماع للجنة شرح حسين رشدي مهمتها بأنها "تقوم بإعداد مشروع القانون فقط، وبعد إعدادها، سيتم تقديمه إلى الحكومة والتي لا يلزمها بالتقيد به. فهو بمثابة دليل لتوجيه الحكومة في صياغة الدستور."[٥٠]

واستمر عمل اللجنة حتى 26 أكتوبر 1922، ومن تفصيلات المناقشات القانونية التي دارت على الجلسات فقد تبين منها بأن هناك صراع بين تيارين: الأول كان يريد نظاما ديمقراطيا وكان يضم

بدرجات متفاوتة، أتباع حكومة ثروت باشا. أما التيار الثاني وهو تيار الحكم المطلق والذي ضمّ أنصار الملك فؤاد. وعلى الرغم من الاختلافات بين هذين التيارين على المبادئ العامة للدستور، تمكن حسين رشدي من التوفيق بينها. فانهُ أبقى على سلطة الملك وبذلك عمل على إرضاء تيارهُ، وفي الوقت نفسه أبقى على مبدأ أن الأمة هي مصدر كل السلطات. وكانت الدوافع وراء هذا التوفيق كما يأتي: أولا، القلق من تعديل مسودة الدستور بشكل جذري، إذا جرد الملك من سلطاته؛ فإنه وضع اعتبارات معينة لكي ترضي الملك جنبا إلى جنب مع ترسيخ الحقوق الأساسية للشعب، فكانت هذه الاعتبارات ضرورية لتوقيع مسودة الدستور. ثانياً، بعد الخلافات بين عدلي وسعد وانقسام الشعب إلى عدليين وسعديين، كان من المتوقع بأن الملك سوف يستعمل سلطته لدعم المعتدلين ضد المتطرفين.[٥١]

ومع ذلك، فأن الملك لم يتفق مع ثروت وطالب بسلطات أخرى في الدستور.وتصاعدت حدة التوتر بينهما إلى حد دفع الجنرال اللنبي للتدخل في محاولة لإقناع الملك على الامتثال لثروت.[٥٢]وعندما أدرك ثروت أن الملك قد رتب أمر فصله من الوزارة، مارس الضغط على اللجنة للإسراع في صياغة مشروع الدستور وقانون الانتخابات، وبعد أن أكملت مهمتها، وضعت اللجنة مسودة الدستور وقانون الانتخابات أمام مجلس الوزراء في 21 أكتوبر 1922. وبعد أن قُدم مشروع الدستور إلى الملك لإصداره في مرسوم ملكي، أمتنع عن إصداره، لأنه رأى فيه بأنه يحد من سلطاته، ويصبح الشعب مصدر كل سلطة.[٥٣]

تشكل حزب الأحرار الدستوريين في ذلك الوقت رداً على محاولات الملك فؤاد في وضع العقبات أمام لجنة الدستور والوزارة للحصول على سلطات أخرى.مما دفع ثروت لجمع أتباعه واتخاذ موقف ضد محاولات الملك. فقرر جميع أعضاء لجنة الدستور، وبعض أصحاب النفوذ، والذين معظمهم من أعضاء حزب الأمة القديم؛ الانضمام إلى هذا الحزب. وكان المبدأ الرئيس للحزب التسريع في إصدار الدستور والدفاع عنه.[٥٤]

وأدى الصراع بين الملك وثروت حول الدستور إلى التحالف الوثيق بين حزب الوفد والقصر بهدف إسقاط وزارة ثروت باشا. لقد كان الوفد يأمل في توفيق نسيم باشا بأن يشكل حكومة مدعومة من قبل الملك والشعب، ولذلك أصدر الوفد بياناً هاجم فيه وزارة ثروت باشا .[٥٥]

استغل الملك الأزمة التي كانت قائمة بين ثروت باشا والحكومة البريطانية على النصوص التي أدرجت في الدستور التي تخص موضوع السودان، وخاصة المادة 29، التي تنص على أن "لقب الملك هو ملك مصر والسودان"، والمادة 145 التي تنص على أن "أحكام هذا الدستور يجب العمل بها في جميع أنحاء المملكة المصرية، باستثناء السودان، على الرغم من أنها (أي السودان) جزء من نظام المملكة، أن يقرر(نظامها) وفقاً لقانون خاص".(٥٦)ورأت بريطانيا أن هذين النصين هما خلاف بما اعُتزم على إبقاء السودان غير ملزمة لشروط إعلان 28 شباط و معاهدة عام 1899، وبالتالي طالبت الحكومة البريطانية بحذف هذه المواد، وتقييد لقب الملك إلى"ملك مصر ". والإشارة بوضوح إلى أن النظام في السودان سيقرر وفقاً إلى اتفاق يتم التوصل إليه بين مصر وبريطانيا.(٥٧)على الرغم من قناعة ثروت بوجهة نظر الحكومة البريطانية، فإنه كان يتوقع تعرضه لهجوم من قبل الوفد و القصر إذا أعلن موافقته على طلب بريطانيا.(٥٨)وأن سماعه أنباء عن مؤامرة تجري ضده من قبل وزراء آخرين قد عقَّد الأمر، مما دفعه إلى أن يقدم استقالته إلى الملك الذي قبلها في 29 تشرين الثاني.(٥٩)

وفي 30 تشرين الثاني 1922، شكل محمد توفيق نسيم الوزارة وحاول التوفيق بين وجهات النظر البريطانية والمصرية. إلاإن الحكومة البريطانية وجهت تحذيراً للملك ينص على أنه في حالة عدم قبول وجهة النظر البريطانية في غضون 24 ساعة، فإن الحكومة البريطانية سوف تتصرف بحرية في ضوء الظروف السياسية في السودان ومصر، وأنها ستلجأ إلى أي عمل مناسب إذا لزم الأمر. ونتيجةً لذلك، اتصل نسيم باشا بالمندوب السامي البريطاني، وتم الاتفاق على أن يتم استبدال المواد المخالفة باثنتين من النصوص التي تنص على أن لقب الملك سيتقرر في التحديد النهائي للنظام في السودان، وأن تنفيذ الدستور لايؤثر على حقوق مصر والسودان. وقد أرسل اللنبي هذه النصوص إلى حكومته لأخذ الرأي،(٦٠) في حين قدمها نسيم باشا إلى الملك ونصحه بقبولها نظرا لخطورة الموقف إذا تم رفض التحذير.(٦١)

لقد وافق مجلس الوزراء المصري على مطالب بريطانيا فيما يتعلق بالنصوص التي تتعلق بالسودان وقد أجريت تعديلات أخرى في الدستور تهدف إلى زيادة صلاحيات الملك على حساب حقوق الناس.(٦٢)ومن بين هذه التعديلات حذف المادة (23)من المشروع التي تنص على أن "الأمة هي مصدر

جميع السلطات والتي يجب استخدامها وفقا للدستور". وأضافت اللجنة أيضا مادة جديدة، رقم(153)التي تنص على أن"تنفيذ هذا الدستور يجب أن لا ينتهك الحقوق التي شرعت للملك لأنه هو سيد البلد، وبالذات فيما يتعلق المعاهد الإسلامية والعلمية، والدينية ومسؤولية وقفها يدار من قبل وزارة الأوقاف".[٦٣]وبعد ذلكاستقال نسيم باشا في 5 كانون الثاني 1923.

طلب الملك فؤاد من عدلي يكن بتشكيل الوزارة، وقد أشترط عدلي لقبول الوزارة أن يتم استعادة الوحدة الوطنية وإلغاء الأحكام العرفية من قبل السلطات البريطانية. ولكن الوفد أصدر اعتراضه في 20 شباط1923، على عودة عدلي لرئاسة الحكومة ودعا المصريين لاستئناف الجهاد.[٦٤] عدَّت السلطات البريطانية هذه الدعوة بأنها تحريض من قبل الوفد لإثارة الاضطرابات التي حدثت بالفعل مما دفعت السلطات البريطانية بدعوة أعضاء الوفد وحملتهم مسؤولية التحريض والعدوان.فقامت باعتقال مجموعة من أعضاء الوفد. بالرغم من ذلك أستمر الوفد بالدعوة للجهاد.[٦٥]

دفع هذا الموقف الحكومة البريطانية إلى تغيّير رأيها حول عودة عدلي لتشكيل الحكومة. وبذلك استغل الملك الفرصة وعهد تشكيل الوزارة إلى إبراهيم يحيى لأجل أن يقوم بالمزيد من التعديلات في الدستور. لقد وقف حزب الأحرار الدستوريين لوحده في الدفاع عن الدستور، في حين لم يدافع الوفد عن الدستور لأنه كان يعدُّهُ مشروعاً رجعياً.وقد أبدى الوفد عدم قدرته على التكيف في موقفه مع الظروف الجديدة باستثناء بيانه المؤرخ في20 كانون الثاني1923 الذي أعلن فيه أن حذف النص المتعلق بالسودان كان بمثابة كارثة وطنية.وبعد إدخال التعديلات على الدستور لتحقيق مزيد من السلطات للملك بشكل أشمل أصبح الملك قادراً على إصدار الدستور يوم 19 نيسان1923.[٦٦]

وهكذا تم إصدار الدستور بمثابة منحة من الملك، على وفق المرسوم الملكي. وتضمن المواد والقواعد العامة، وجعل الملك مصدر السلطات في البلاد. لقد نصت المادة(1)بأن مصر دولة ذات سيادة وأن حكومتها ملكية وراثية نيابية. وقد نصت المادة(32)على أن عرش المملكة المصرية وراثي ينحصر في أسرة محمد علي، وعلى الرغم من أن الدستور ينص في المادة (23)أيضا أن الأمة مصدر كل السلطات. ولكن نصت المادة (24)بأن السلطة التشريعية عُهدت إلى الملك وبالتعاون مع البرلمان، وكذلك المادة (29)نصت على أن السلطة التنفيذية عُهدت إلى الملك على وفق أحكام الدستور. وقد نصت

المادة (30)على أن السلطة القضائية عُهدت إلى المحاكم على اختلاف أنواعها، ونصت المادة (61)على أن الوزراء مسئولين أمام مجلس النواب عن السياسة العامة للدولة. وقد نصت المادة (33)على أن الملك هو الرئيس الأعلى للبلاد ويكون شخصه مصوناً، وأما المادة(48)فقد نصت على أن الملك يمارس سلطته بواسطة وزرائه. [٦٧]

يتبين من هذه المواد بأن الملك تمكن من خلال تعديل الدستور إلى نقل السلطة الحقيقية من الشعب إلى نفسه، لكونه احتفظ بسلطات واسعة حيث كان له الحق في تعيين بعض أعضاء مجلس النواب فضلاً عن تبعية المعاهد الدينية له، والحق في منح الرتب وترقية أو تفويض أو تسريح الضباط (المادة ٤٣)، وله الحق أيضاً في حل البرلمان بصورة غير مشروطة (المادة ٣٨).[٦٨]وقد نص الدستور على حق الملك في التصديق على القوانين وإصدارها (المادة ٢٥ و٣٤)، وكان من شأنه تعطيل إجراءات التشريع وسن القوانين في البرلمان طالما كانت أعمال تلك التشريعات رهناً بتصديق الملك. وقد قرر الدستور للملك الحق في تعيين خمسي مجلس الشيوخ على أن ينتخب الثلاثة أخماس الباقون بالاقتراع العام (المادة ٧٤) من شأنه أن يحدث أثره فيما يتصل بالتصديق على القوانين وذلك لصالح القصر. خاصة وان نسبة الأعضاء المعينين تتجاوز الثلث ومن ثم تصبح موافقة الأعضاء المنتخبين غير كافية لصدور القانون لان عددهم كان يقل دائما عن الثلثين وامتدت آثار ذلك النص إلى عملية تنقيح الدستور ذاته حيث نصت المادة (١٥٧) على انه "لأجل تنقيح الدستور يصدر كل من المجلسين بالأغلبية المطلقة لأعضائه جميعا قراراً بضرورته وبتحديد موضوعه، فإذا صدَّق الملك على هذا القرار يصدر المجلسان بالاتفاق مع الملك قرارهما بشأن المسائل التي هي محل التنقيح ولا تصح المناقشة في كل المجلسين إلا إذا حضر ثلثا أعضائه ويشترط لصحة القرارات أن تصدر بأغلبية ثلثي الآراء". ومن ثم تغدو للقصر كلمة مسموعة في شأن مشروعات القوانين التي تعرض على البرلمان وذلك مرجعه إلى نسبة الأعضاء المعينين في مجلس الشيوخ من قبل الملك.[٦٩]

شمل الدستور على بعض المواد التي ضمنت مصالح الملاكين والرأسماليين الكبار، من بينها المادة (9) التي تنص على "عدم انتهاك حرمة الملكية، ولا مصادرة لها إلا أذا تطلبت المصلحة العامة على وفق القانون ومع تعويض عادل".[٧٠]من الواضح أن الحرية السياسية أصبحت مقتصرة على الطبقة

البرجوازية، وذلك لان التأثير الاقتصادي والاجتماعي للملاكين الكبار مكنهم من الحصول على مقاعد في البرلمان والسيطرة على الأحزاب وذلك لحماية مصالحهم.وقد نص الدستور على أن كل من يرشح للانتخابات عليه أن يدفع 150 جنيه مصري كتأمين حيث أن هذا المبلغ كبير جداً في ذلك الوقت بالنسبة للطبقة العاملة والفلاحين.(٧١)

بعد إصدار الدستور تطلب إصدار تشريعات أخرى، وفي 13 أيار 1922، صدر قانون تنظيم الاجتماعات العامة، وفي 5 تموز 1923صدر قانون التعويض للمسئولين الأجانب الذين تقاعدوا من الخدمة في الحكومة المصرية. في 5 تموز 1923 أصدر المفوض السامي أيضا أمر إلغاء الأحكام العرفية، ويوم 20 تموز1923 أصدرت الحكومة بياناً بالسماح للمصريين الذين تم ترحيلهم من قبل السلطة العسكرية البريطانية في العودة إلى ديارهم. على وفق لذلك، عاد سعد زغلول ورفاقه إلى مصر في أيلول1923. وأفرج عن المعتقلين وقادة الوفد المحكوم عليهم وغيرهم.(٧٢)

إن قانون الانتخابات صدر في وقت واحد مع الدستور. لقد نظم هذا القانون انتخابات مجلس النواب. وقدتم أنتحاب المندوبين الثلاثين بتاريخ 27 أيلول1923 ومن ثم حددت انتخابات مجلس النواب في 12 كانون الثاني1924، مما أسفر عن فوز الوفد في 188 مقعداً من ٢١٥العدد الإجمالي للمقاعد. فقدم يحيى إبراهيم استقالته التي قبلها الملك بتاريخ 27 كانون الثاني 1924. وعُهد الملك بتشكيل الوزارة إلى سعد زغلول في 28 كانون الثاني وكانت أول وزارة دستورية، التي جاءت تقريبا في الوقت نفسه الذي جاءت به حكومة حزب العمال في بريطانيا إلى السلطة تحت قيادة رامزي ماكدونالد (Ramsey MacDonald)، الذي أصبح وزير الخارجية بالإضافة إلى رئاسة الوزراء.(٧٣)

لقد نجحت السياسة البريطانية في مصر في تعميق الشقاق بين الأطراف الوطنية، وإدخال قوة جديدة وهي القصر في ساحة الصراع السياسي الداخلي، كوسيلة لإقامة التوازن بين هذه القوى المتنازعة على النفوذ السياسي. وكان هذا قد أعطى بريطانيا القدرة على التحكم في مصر من أجل حماية مصالحها.

المبحث الرابع

نتائج النظام الدستوري الجديد على الحياة السياسية في مصر

1. الوزارة الدستورية

في 28 كانون الثاني 1924، شكل سعد زغلول أول وزارة دستورية. ويبدو أن قراره في رئاسة الوزارة وضع الحركة الوطنية المصرية على مسار خطير،لأنه ألزم نفسهُ بالتصرف وفقا للدستور وإعلان 28 شباط الذي وضعهُ الساسة البريطانيون، وبوجود القصر الذي ظهر كقوة جديدة في الساحة السياسية المصرية. وكان من المتوقع أن أي إجراء يتخذ من قبل الوزارة قد يواجه اعتراض أو انتقاد إذا كان يتعارض مع مصالح أياً من هذه القوى .وبالتالي سيكون من الصعب التوفيق بين مصالح الأمة مع مصالح الملك أو البريطانيين. ويبدو أيضا أن سعد زغلول لم يدرك أن بقائهُ خارج إطار المناصب الحكومية سيجعله أكثر فعالية في قيادة الحركة الوطنية.

وفي 30 كانون الثاني أقترح سعد زغلول على آرهيبلد كلارك كار (Arehibald Ker) ،القائم بالأعمال البريطاني، بالإفراج عن المصريين المحكومين من قبل المحاكم العسكرية على وفق القوانين العرفية. وفي٢٧ شباط 1924، وافقت الحكومة البريطانية على العفو عن السجناء.[٧٤] وفي 8 شباط تم أطلاق سراح عبد الرحمن فهمي وزملائه من أعضاء الوفد.

ويمكن تلخيص عمل الوزارة الدستورية على النحو التالي:

أ.العلاقة بين الوزارة والقوى السياسية المصرية

علق الملك فؤاد أهمية خاصة على وزارة سعد والوفد، وتوقع أن تكون أكثر استجابة لرغباته من وزارة ثروت المدعومة من الليبراليين الدستورية.[٧٥]ولكن ثبُت العكس، بان وزارة سعد لم تكن أكثر استعدادا من سابقتها بالاستجابة لرغباته وكان هذا واضحاً من شروط تشكيلها، حيث أصبحت العلاقة متوترة بين الطرفين بسبب عدم قبول الملك على أسماء الوزراء وبيان الحكومة ومن ثم الخلاف على تعيين رئيس مجلس الشيوخ وخمس أعضائه الذي عدَّهُ الملك حقاً دستورياً لهُ.[٧٦] وتمسك رئيس الوزراء بالمادة 48 من الدستور التي تقضي بأن الملك يستعمل سلطاته بواسطة وزرائه ولكن الملك تمسك برأيه.

ولكن بعد طلب الاستشارة من الخبير فان دان بوش (Van Den Bosch) وبعد وساطته، التقى الملك مع رئيس الوزراء في 19 شباط، وتم التوصل إلى اتفاق على افتتاح البرلمان في 15 آذار1924. [٧٧] كانت هذه التسوية بين الوزارة والقصر بمثابة هدنة مؤقتة يمكن أن تنتهك في أي وقت.

ب.العلاقة بين الوزارة الدستورية والحكومة البريطانية

حاولت بريطانيا التوصل إلى تفاهم مشترك مع سعد زغلول ، مما جعل رئيس الوزراء البريطاني، رامزي ماكدونالد، يرسل رسالة في 18 شباط 1924 إلى زغلول عن طريق مدير شركة القناة، ابلغهُ فيها أن بريطانيا مستعدة للتفاوض معهُ على أساس من المودة والحق واحترام مصالح إنجلترا، وأبدى أن بريطانيا لا ترفض أن تكون قناة السويس محايدة أو وضعها تحت حماية عصبة الأمم، باعتبارها الطريق الدولية التي لا تهم بريطانيا فقط، بل جميع دول العالم.[٧٨] واستمرت الرغبة البريطانية في التفاوض إلا إن سعد تمسك بأن حكومتهُ لن تدخل في مفاوضات ما لم تكون غير مشروطة.[٧٩]

بالرغم من ظهور مشكلة السودان التي عمقت الخلاف بين بريطانيا ومصر، لقد أبدت الحكومة البريطانية مرةً أخرى رغبتها في أجراء مفاوضات مع سعد، حيث جرت مراسلات بين ماكدونالد واللنبي والأخير مع سعد. وفي 8 أيار، ابلغ السير لي ستاك (Sir Lee Stack) السير اللنبي بأن الدعاية المصرية المتصاعدة في السودان تسببت في هياج المدن الشمالية، وقد نصح اللنبي على اتخاذ إجراءات محددة لمواجهة هذا الوضع. وفي الوقت نفسه جمعية اللواء الأبيض والتي يرئسها علي عبداللطيف، بدأت نشاطها ضد السلطات البريطانية وأرسلت وفدا إلى مصر وتحمل معها عريضة التماس من السودانيين للحصول على دعم من مصر. ولكن السلطات البريطانية ألقت القبض عليهم مما أدىإلى احتجاج الحكومة المصرية ومجلس النواب ضد كل من الحكومة البريطانية وحكومة السودان، واتهمتهم بمحاولة فصل السودان عن مصر.[٨٠]

وفي ٢٥ حزيران أعلن اللورد بارامور (Parmoor) في مجلس اللوردات أن الحكومة البريطانية ليس لديها النية لمغادرة السودان، ولا يسمح بأي تغيير في نظام السودان إلا بعد حصول الموافقة من البرلمان البريطاني.[٨١] مماجلب هذا الإعلان موجة من الاستياء في كل من مصر والسودان. وفي جلسة مجلس النواب المنعقدة في 28 حزيران، أصدر سعد بيانا هاجم فيه الإعلان البريطاني، وقد انتقد إعلان

28 شباط كأساس للمفاوضات المقبلة. وبالتالي قدم سعد زغلول استقالتهُ في 29 حزيران، ولكن مجلس النواب، ومجلس الشيوخ والشعب المصري أعلنوا دعمهم له وثقتهم فيه، ورفض الملك قبول استقالة سعد. ويبدو أن سعد كان ينوي العودة إلى الحكومة في وضع يؤيدهُ فيه الملك والبرلمان والشعب لكي يظهر للحكومة البريطانية بأن الأمة كلها وراءه.(٨٢)وأراد من ذلك أن يحث اللنبي للضغط على حكومته لحل المسألة المصرية في أسرع وقت ممكن. وبالفعل في ٢٩ حزيران أبلغ اللنبي حكومتهُ بأن سعد يعتقد أن فرص المفاوضات قد تضاءلت.(٨٣)وقد استمرت الاتصالات بين اللنبي و مكدونالد وسعد، حتى تم الاتفاق على أجراء مفاوضات بين الطرفين على أساس المساواة.(٨٤)

وبعد اقتناع ماكدونالد بأن الاجتماع سوف يُعقد في لندن، ولكن بدأت أحداث السودان مرة أخرى عندما تظاهر طلاب المدرسة العسكرية وبعض وحدات الجيش المصري في الخرطوم وأم درمان في 9 أغسطس، وأطلقت القوات البريطانية النار على المتظاهرين. مما جعل الحكومة المصرية في 15 أغسطس، أن ترسل مذكرة احتجاج إلى الحكومة البريطانية على موقفها من الأحداث في السودان، وحملوا المسئولين البريطانيين مسؤوليتها.وقد قررت تشكيل لجنة مصرية سودانية للتحقيق في هذه الأحداث.(٨٥)إلا أن الحكومة البريطانية ردت بمذكرة، أيدت فيها حكومة السودان وعدَّت إجراءاتها من أجل حفظ النظام، وقد حملت البرلمان المصري والصحافة مسؤولية هذه الأحداث.(٨٦)

بالرغم من تبادل اللوم بين الحكومتين المصرية والبريطانية حول السودان، اتفق الطرفان على أن يكون ٢٥ أيلول موعداً للمفاوضات بين سعد ومكدونالد.(٨٧)

٢. المفاوضات المصرية البريطانية

عقد ماكدونالد اجتماعاً مع السير لي ستاك، الحاكم العام للسودان، وعدد من كبار المسئولين والمستشارين من وزارة الخارجية في 23 أيلول،، وقد أبلغهم ماكدونالد بأن تأمين اتصالات الإمبراطورية والسودان من بين المسائل الهامة التي ستتم مناقشتها مع سعد. وتبادلوا الآراء.(٨٨) ومن خلال تفاصيل المحادثات يبدو أن الحكومة البريطانية قد وضعت الخطوات اللازمة لتغيير الحالة في مصر والسودان في أي وقت مناسب. وهذا ما ظهر فعلا عند اغتيال السير لي ستاك.

بدأت المفاوضات بين سعد زغلول ورمزي ماكدونالد في 25 أيلول ١٩٢٤، [٨٩]وفي الجلسة الثانية التي عقدت في ٢٩ أيلول، طالب سعد زغلول باستقلال كامل لمصر، وانسحاب الجيش البريطاني من مصر، وعدم قيام الحكومة البريطانية بأي نوع من السيطرة على الحكومة المصرية، وطالب بريطانيا بسحب مستشاريها للمالية والقضائية، وأن لا تُحدد علاقات مصر مع الدول الأجنبية إلا بما توافق عليه بريطانيا، وطالب بأن يعامل الوفد البريطاني مثل الدبلوماسيين الآخرين، وأن تتخلى بريطانيا عن حمايتها للأجانب والأقليات في مصر وقناة السويس. وقد علق ماكدونالد بالقول انه يشعر بالأسف لسماع ذلك. وبعد ذلك ناقش ماكدونالد فكرة معاهدة التحالف بين بريطانيا ومصر.وقد اقترح ماكدونالد على الطرفين تشكيل لجان للتحقيق في نوع وحدود هذا التحالف وان تقدم مقترحاتها. ولذلك طلب ماكدونالد من مستشاريه بإعداد مشروع الاتفاق الذي كان يمثل الخطوط العريضة للمعاهدة التي شملت الحد الأدنى المطلوب لتلبية الاحتياجات البريطانية. وقد قدم إليه في 1 تشرين الأول.[٩٠]

عقد الاجتماع الثالث في 3 تشرين الأول ١٩٢٤، وقد أثار ماكدونالد قضية قناة السويس، مشيرا إلى أن بريطانيا يجب أن تحصل على ضمانات كافية نظرا لأهمية القناة في تأمين سلامة مواصلات الإمبراطورية. إلا أن سعد رفض ذلك واقترح أن تكون القناة تحت إشراف عصبة الأمم. إلا أن ماكدونالد رفض ذلك، وبالتالي أشار إلى أنه لا يستطيع تقديم معاهدة التحالف التي لاتنص على تأمين الحماية للقناة أمام البرلمان والرأي العام البريطاني. وبذلك انتهت المفاوضات بالفشل.[٩١]

أرسلت وزارة الخارجية البريطانية في 7 تشرين الأول 1924 مذكرة ماكدونالد إلى اللورد اللنبي بشأن نتائج المفاوضات مع رئيس الوزراء المصري.[٩٢] وبيّن انزعاجه من موقف سعد في تلك المفاوضات، وأوضح موقف بريطانيا تجاه مصر والسودان. كما أكد على التحول في روح التعاون الانجلو- المصرية في السودان، وحذر من وجود المصريين في السودان، لان وجودهم يمكن أن يصبح مصدر خطراً على النظام العام إذا بقيت الأوضاع بدون تغيير. كما أكد على اتخاذ كل الخطوات اللازمة بالحفاظ على السياسة الحالية تجاه مصر والسودان.[٩٣]

يبدو أنه بعد نجاح الحركة الوطنية في تشكيل الحكومة وحصول سعد زغلول على تأييد الرأي العام من جميع المصريين، جعلهُ يعتقد بأنهُ سوف يفوز بالاستقلال الكامل لبلاده في المفاوضات. ولكنهُ لم تكن

لديه أي فكرة عن نوايا السياسة البريطانية تجاه مصر والتي وضعت في اجتماع ماكدونالد مع السير لي ستاك وكبار مسئولي وزارة الخارجية البريطانية التي بينت الوضع الخطير في مصر والسودان والإستراتيجية البريطانية هناك. وقد وضعت الحكومة البريطانية خطط وضوابط الإجراءات التي ستتخذها لتغيير الحالة في مصر والسودان في أي وقت مناسب الذي قد يكون مفيداً لمصالحها الإستراتيجية. وقد تم ذلك للحكومة البريطانية في 19 تشرين الثاني، عند اغتيال السير لي ستاك حاكم السودان في القاهرة، مما أدى إلى استقالة سعد وبذلك سقوط الحكومة الدستورية.

المبحث الخامس

الموقف البريطاني إزاء الانقلابات الدستورية:

الانقلابات الدستورية

١. الانقلاب الدستوري الأول: بالرغم من حصول الملك فؤاد على سلطات واسعة في دستور ١٩٢٣ إلا أنه لم يكن راضيا على إصداره لكونه لا يتفق مع نواياه واتجاهاته في الحكم للانفراد بمقاليد السلطة بالبلاد، وكان يرفض فكرة الحكم الدستوري من أساسها لكونه لا يريد مشاركة البرلمان في الحكم. ولذلك عند اغتيال السير لي ستاك سنحت الفرصة لهُ في الظهور كقوة رئيسية على الساحة السياسية في مصر، وخصوصا بعد أن ركزت بريطانيا سياستها ضد الوفد وحكومته، وقد أصاب الضعف والخلاف الأحزاب السياسية في مصر الذي جعلها غير قادرة على مواجهة القصر أو السلطات البريطانية. كل هذه الظروف جعلت الملك يوطد دعائم حكمه والعمل باتجاه الانقلاب الدستوري، وقد تبينت هذه النوايا اثر تولي وزارة زيور باشا الأولى مقاليد الحكم في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٢٤ فقررت الوزارة في اليوم الثاني بتأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر ومن ثم أصدرت مرسوما بحل مجلس النواب في ٢٤ كانون الأول.[٩٤] وقد أجريت الانتخابات على درجتين وفقا للقانون القديم الملغى ومع ذلك حصل الوفد على أغلبية ساحقة. وأعلنت الحكومة في ١٣ آذار ١٩٢٥ بأن الأحزاب الغير وفدية نالت الأغلبية. وعلى ضوء ذلك قررت الحكومة استمرارها مع أجراء تعديل على تشكيلها لكي يلائم نتيجة الانتخابات. وافتتح

البرلمان في ٢٣ آذار وأنتخب سعد زغلول رئيسا للمجلس وكان الوكيلان من الوفد أيضا. ولكن هذا لايلاءم القصر مما جعل الملك أن يصدر مرسوما بحل المجلس الجديد، وكان هذا الأجراء يبين إصرار الملك بعدم عودة الوفد للسلطة ليتسنى له بالانفراد في الحكم. وقد احكم الملك قبضته على الحكم من خلال مراسيم ملكية لها قوة القانون.[٩٥] فأصدرت الحكومة في ٢٧ تشرين الأول ١٩٢٥ مرسوما بقانون "قانون الجمعيات والهيئات السياسية" يجبر كل التنظيمات السياسية بالإفصاح عن برامجها وفروعها وعضويتها وأخطار جهة الإدارة بكل تغيير يقع في هذه البيانات. وأعطى مجلس الوزراء حق حل كل جمعية أو هيئة سياسية لا تتبع هذه الإجراءات، على أن يصادق على القانون النظامي لهذه الجمعيات بمرسوم ملكي. أن هذا القانون قد أحدث ضجة، فاحتجت الأحزاب السياسية ودعت البرلمان إلى الاجتماع طبقا للدستور في ٢١ تشرين الثاني ١٩٢٥ في فندق الكونتننتال وفيه قرروا عدم الثقة بالحكومة،[٩٦] وفي الوقت نفسه، أراد بعض أفراد الأسرة المالكة احتواء الأزمة فرفع الأمير عمر طوسون مع بعض أمراء الأسرة المالكة كتابا إلى الملك في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٢٥ ، يلتمسون يه أعادة النظام النيابي للبلاد طبقا للدستور.[٩٧]وأدرك المندوب السامي البريطاني أن صراع الملك مع الأحزاب المؤتلفة من شأنه أن يؤثر على مركز بريطانيا في مصر، مما جعل المندوب البريطاني اللورد لويد أن يضغط على الملك والحكومة بالخروج من الحالة الراهنة، فقد نصح زيور بوقف قانون الانتخاب الجديد وجعل الانتخابات القادمة تجري وفقا لقانون الانتخاب المباشر. وقد رضخ الملك والحكومة لنصيحة المندوب البريطاني وأجريت الانتخابات في ٢٢ آذار ١٩٢٦. إلاأن المندوب السامي والملك أبديا عدم ارتياحهما في حالة عودة سعد إلى الحكم ولذلك اتفقا بألا يصدر المرسوم بدعوة البرلمان بعد ظهور نتائج الانتخابات في ٢٨ آذار ١٩٢٦ ، إلا أذا حصلا على تأكيد رسمي من سعد بذلك ويعهد تولي الوزارة إلى عدلي باشا. بالفعل اتصل المندوب السامي بحكومته يطلب تفويضا للتدخل لمنع سعد من تولي الحكم.[٩٨]إلا انه بالرغم من عودة الدستور ودخول البلاد في عهد الائتلاف، لم يدم الوضع طويلا حيث عاد القصر إلى سيرته الأولى، بعد أن تفكك الائتلاف اثر إقصاء وزارة النحاس، وعادت الأحزاب

إلى الصراع فيما بينها، وأن فشل المندوب السامي في الوصول إلى تسوية العلاقات المصرية-البريطانية، جعل المندوب السامي يبدي رفضه لقوى الائتلاف، مما شجع القصر بالعمل وفقا لما يريده.

٢. **الانقلاب الدستوري الثاني:**الذي بدء بعد تولي محمد محمود الحكم في ٢٧ حزيران ١٩٢٨ [٩٩]أثر إقالة الوزارة النحاسية الأولى، عندما رفع محمد محمود مذكرة إلى الملك أتهم فيها البرلمان بأنه يستغل سلطاته في نشاط عدائي،[١٠٠] مما جعل الوزارة تصدر "أمراً ملكياً" في ١٩ حزيران ١٩٢٨ بحل مجلس الشيوخ والنواب مدة ثلاث سنوات، ونص الأمر على أن السلطة التشريعية يتولاها الملك بمراسيم تكون لها قوة القانون، وتضمن الأمر تعطيل عدد من نصوص الدستور منها ما اتصل بتولي الملك سلطته بواسطة وزرائه، (المادة ٤٨)، بعد أن آلت إليه أمور التشريع وكذلك المواد الخاصة بتنظيم حل مجلس النواب وتحديد موعد الانتخاب الجديد(م ٨٩)، وكذلك النص الخاص بحرية الصحافة (م١٥)، وكذلك النص الخاص بعدم جواز تعطيل أحكام الدستور ومقتضياته (م ١٥٥).[١٠١]إلا أن الصراع على السلطة لم يستمر بعد أن أدركت الحكومة البريطانية أن ما يحدث يتعارض مع سياستها، مما حدا بها إلى تغيير مندوبها السامي اللورد لويد بالسير بيرسي لورين ()Percy Loraine، فكان سبب التغيير هذا يرجع إلى عدم رضاها عما وصلت إليه الأوضاع السياسية في الداخل في ظل الانقلاب الدستوري من جهة، وكانت بريطانيا تنشد موافقة الوفد على نتائج مفاوضات محمد محمود-هندرسن. إلا أن الوفد علق هذا الأمر على عودة الدستور الذي قبلت به بريطانيا مما حدا بالحكومة إلى تقديم استقالتها في ٢ تشرين الأول ١٩٢٩.

٣.**الانقلاب الدستوري الثالث**: الذي بدأ في عهد إسماعيل صدقي، وقد تميز هذا العهد بعودة تمرد القصر على الحكم الديمقراطي، كما جاء بدستور ١٩٣٠ الذي أتاح للملك فؤاد سلطات واسعة الذي استطاع فيها أن يفرض أرادته على سائر قوى الصراع السياسي طيلة عمر ذلك الانقلاب. وقد صرح المندوب السامي بأنه سوف ينهي دور انعقاد البرلمان في ٢١ تموز على أن يدعى البرلمان للانعقاد في نوفمبر حيث يستطيع صدقي أن ينشئ دستورا جديدا وقانونا جديدا للانتخابات. [١٠٢]ويبدو أنه جاء على ضوء

اتفاق بين صدقي والملك والسلطة البريطانية للقضاء على الأغلبية الوفدية البرلمانية، ليتسنى للملك إقامة ديكتاتورية السراي ويتسنى للانكليز توقيع أتفاق ١٩٣٠ (محادثات النحاس-هندرسون).

دستور ١٩٣٠ والموقف السياسي البريطاني منهُ

اتجهت نوايا القصر في تغيير دستور ١٩٢٣ ووضع دستور جديد لكي يعطي الملك قدرا اكبر من السلطة، ولذلك صرح إسماعيل صدقي في بداية عهد وزارته إلى المندوب السامي بان الدستور الجديد سيكون ذا ضوابط مناسبة وتغييرات تؤكد مسؤولية الوزارة أمام البرلمان وتحكم قبضته على النواحي المالية[١٠٣]. وأكد له أيضا انه لاينوي تغيير الدستور لصالح الملك وانه سوف يتشاور مع محمد محمود في أي تغييرات من هذا القبيل.[١٠٤] وأكد أيضا بان الدستور الجديد يحمي المبادئ الأساسية لدستور ١٩٢٣ الذي تمت صياغته على أيدي أشخاص يشكلون الغالبية العظمى لوزارته.[١٠٥] ويبدو أن كل هذا هو محاولة صدقي للتمويه على نواياه الحقيقية تجاه السلطة البريطانية.

لقد جاء دستور ١٩٣٠ بنصوص وأحكام جعلته يفوق اوتوقراطية دستور ١٩٢٣، فقد عمل على شل يدّي مجلس البرلمان عن حق اقتراح القوانين المالية، وراح يقصرها على السلطة التنفيذية التي يتولاها الملك (م ٢٨)، وأجاز لها حق التشريع وحق تقرير اعتمادات مالية جديدة، ونقل اعتمادات من باب إلى آخر وذلك فيما بين ادوار الانعقاد أو في مدة حل المجلس ويكون ذلك بموجب مراسيم لها قوة القانون (م ٤١).[١٠٦]وقرر الدستور الجديد الحق للملك في تعيين ثلاثة أخماس أعضاء مجلس الشيوخ البالغ عددهم مائة على أن ينتخب خُمسيهم (م ٧٥). فان زيادة عدد أعضاء مجلس الشيوخ وزيادة نسبة المعينين منهم يعني أن الأغلبية في هذه الحالة سيكون ولاءها إلى الملك. وقيد الدستور حق اقتراع عدم الثقة بالوزارة، على أن تكون بموافقة الأغلبية المطلقة لأعضاء مجلس النواب على عدم الثقة (م ٦٥) ويتعين على طلب الاقتراع بعدم الثقة أن يتقدم به كتابة ثلاثون عضوا على الأقل على أن يطرح للمناقشة إلا بعد ثمانية أيام من تاريخ تقديمه ولا تؤخذ الآراء إلا بعد يومين على الأقل من إتمام المناقشة فيه (م ٦٦)، ويبدو من هذا لإعطاء الفرصة للوزارة في التأثير على النواب بطريقة الإغراء والتهديد في الامتناع عن عدم الثقة بها. وأعطى الدستور الحق للملك في إهمال أي قانون جديد يقره البرلمان، فإذا يرى الملك

التصديق على مشروع القانون، سيردها إليه في خلال شهرين لإعادة النظر فيه وإذا لم يرده في خلال هذا الموعد سيعد رفضا للتصديق (م ٣٥). وأكد الدستور سيطرة الملك المطلقة على المؤسسات الدينية بما فيها الأزهر حيث جعل الدستور تعيين شيخ الأزهر وغيره من الرؤساء الدينيين مسلمين وغير مسلمين منوطا بالملك وحده (م ١٤٢). وبذلك سلب حق الوزارة في الاختيار. ونص الدستور على عدم جواز اقتراح تنقيح هذا الدستور في العشر سنوات التي تلي العمل به (م ١٥٦).[١٠٧] ويبدو أن الوزارة أرادت أن تطيل عمر عهدها في الحكم، وحصر السلطات كلها بيد الملك.

أما قانون الانتخاب رقم ٣٨ لسنة ١٩٣٠ فقد الغي نظام الانتخاب المباشر ليجعله على درجتين، وأشترط في المندوبين الخمسين شروطا مالية ومستوى تعليميا معينا (م ٢٠) والقصد من ذلك وضع العراقيل أمامهم. ونص على منع أصحاب المهن الحرة في بلد غير القاهرة من الترشيح لعضوية مجلس النواب (م ٢٧) وبذلك فقد حرم الأطباء والمحامين...الخ المقيمين في الثغور والأقاليم من أن يكونوا أعضاء في البرلمان، وسمح للعمدة والمشايخ بهذه البلاد بالعضوية وحق الجمع بين وظائفهم.

ويعد هذا الدستور بكل المعايير نكسة للتطور الديمقراطي في مصر وجاء ليخدم الملك على حساب مصلحة الشعب حتى أن القائم بأعمال المندوب السامي علق على المذكرة التفسيرية للدستور بان الدستور ينزع إلى نقل الاوتقراطية من مؤتمر حزبي طبيعي (يقصد حزب الوفد) إلى ملك قضى خريف عمره.[١٠٨]وأستطاع صدقي تأسيس برلمان خدم أغراضه (أغراض صدقي) بفاعلية عامة، كما استطاع كبح جماح الوفد بفاعلية فضلا عن انه استطاع أن يفرض نفسه على جميع فروع الإدارة وقام بحماية الملك من كل أوجه النقد التي كان من الممكن أن توجه إليه.[١٠٩]

لقد كان على بريطانيا أن تتحمل تبعات سياسة القصر، فإنها لم تتمكن من الوصول إلى اتفاق مع الوفد، ولا كان بمقدورها أن تدافع عن نفسها أما مالرأي العام في البلاد في شبهة الاتفاق مع الملك لإقصاء الوزارة النحاسية أثر فشل المفاوضات.[١١٠] وكان ذلك دليلا على إظهار نوايا الملك الحقيقية في مواجهة دار المندوب السامي خاصة فيما يتصل بمسألة تسوية العلاقات المصرية – البريطانية، ولقد أدى ذلك إلى اقتناع دار المندوب السامي بان موقف الملك فؤاد تجاه المعاهدة مُتلوِّن وغير ثابت وليست لديه الرغبة في عقدها.[١١١]

أن محادثات صدقي – سيمون[١١٢] في ٢ تشرين الأول ١٩٣٢ لم تكن لها أهمية غير أنها تمثل محاولة لحصول صدقي على ثقة الحكومة البريطانية عن النظام القائم. أما بريطانيا فقد حجمت دورها في التورط في اتفاق مع صدقي، لاقتناعها بأنه يعتمد على الملك، وان أي اتفاق معه سوف ينعدم أثره طالما كانت القوى الوطنية بمعزل عنه.

إن التغيرات في الوضع الدولي في عام ١٩٣٥ والذي كان ينذر بالحرب، ترك أثره على الوضع الداخلي لمصر مما دفع الجبهة الوطنية في ١٠ كانون الأول ١٩٤٥ إلى طلب التفاوض مع بريطانيا على أساس ما انتهت إليه مفاوضات ١٩٣١/١٩٣٠ [١١٣]ومن الواضح أن السياسة البريطانية قد فوجئت باتحاد القوى السياسية ضدها وكان ذلك موقفا خطيرا من وجهة نظرها وأدركت عدم استطاعتها استخدام لعبة التوازنات السياسية بين الملك وحزب الوفد وأحزاب الأقلية لإضعاف الحركة الوطنية. ولهذا استجابت بريطانيا إلى مطالب الجبهة الوطنية بالشروع في التفاوض والسماح بعودة دستور ١٩٢٣[١١٤]. وفي ١٢ كانون الأول ١٩٣٥ صدر المرسوم الملكي بإعادة العمل بدستور ١٩٢٣. وبذلك طلب الملك من نسيم ووزارته تقديم الاستقالة بدعوى انه ليس هناك ثمة برلمان يؤيدهُ[١١٥]. وطلب الملك بتشكيل وزارة ائتلافية للتفاوض لأنه لم يكن على استعداد أن يسلم مسالة التفاوض للوفد منفرداً، وقد أبدى علي ماهر ذلك للمندوب السامي بأنه "لا حكومة بدون الوفد أو حكومة وفدية خالصة تكون مناسبة لكي تأخذ بزمام المفاوضات"[١١٦]. وفي الوقت نفسه ظل النحاس مصراً على أن تتم المفاوضات مع حكومة مصرية دستورية مشيراً بذلك إلى حكومة وفدية[١١٧]. وأراد النحاس من المندوب السامي الضغط على الملك، الذي راح بدوره يستعمل علي ماهر في محاولات لإثناء النحاس باشا عن موقفه[١١٨]. وبالتالي تمخضت اتصالات علي ماهر عن تأليف وزارة محايدة برئاسته في ٣٠ يناير ١٩٣٦ وفي الوقت نفسه تم تشكيل وفد المفاوضة برئاسة النحاس بضم رؤساء الأحزاب ومن أعضاء حزب الوفد،[١١٩] التي انتهت بعقد معاهدة ١٩٣٦ [١٢٠]

المبحث السادس

السياسة البريطانية الجديدة (سياسة التعاون المشترك)

معاهدة ١٩٣٦ (سياسة التعاون المشترك)

أن المتغيرات الدولية التي تنذر بالحرب وأزمة الحبشة، دفعت بالسياسيين البريطانيين في أواخر ١٩٣٥ إلى مراجعة سياستهم في مصر، بأن تعمل الحكومتان (المصرية والبريطانية) كشريكين طالما أمكن ذلك بدون التنازل عن حق (الحكومة البريطانية) في التصرف منفردة أذا تطلب الموقف ذلك، وقد أطلق على هذه السياسة الجديدة سياسة "التعاون المشترك".[١٢١]

فوافقت الحكومة البريطانية على إجراء المفاوضات على أن تناقش النصوص العسكرية بواسطة المستشارين العسكريين للحكومتين البريطانية والمصرية قبل بدء التفاوض على البنود الأخرى، ومن ثم تناقش مسألة السودان، وأكدت الحكومة البريطانية على عدم التقيد بأي نصوص سابقة لم تنته إلى توقيع أتفاق، أي رفض مشروع معاهدة ١٩٣٠ أساساً للمفاوضات. وكذلك أخطرت بريطانيا الملك ورئيس الوزراء وأعضاء الجبهة الوطنية بأن نتائج فشل الوصول إلى أتفاق سوف تكون خطيرة وأن الحكومة البريطانية قد تضطر إلى أعادة النظر في كل سياستها تجاه مصر.[١٢٢]

وقد وافقت القيادات السياسية المصرية على هذه الشروط، ويعُدُّ هذا القبول تراجعا كبيرا لها خصوصاً في وقت توحدت فيه القوى السياسية في ظل الانتفاضة الوطنية وكذلك في ظل المتغيرات الدولية، ورغبة بريطانيا في تعاون مصر معها للدفاع عن مصالحها الحيوية في المنطقة وفي استقرار الأوضاع الداخلية حتى تتفرغ للازمة الدولية.[١٢٣]

وقد بدأت المفاوضات في ٢ مارس ١٩٣٦ في القاهرة ومن ثم وقعت المعاهدة في لندن بتاريخ ٢٦ أغسطس ١٩٣٦. وتضمنت في بنودها أن تقوم مصر بتقديم المساعدة إلى بريطانيا في حالة الحرب وحالة خطر الحرب أو في حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها؛ وأن يتحمل الجيش المصري مسئولية الدفاع عن مصر، ولمصر الحرية في تقويته وان بعثة التدريب البريطانية لن تتدخل في أدارته بل تقتصر مهمتها على تنظيمه وتدريبه. وان استمرار القوات البريطانية في الدفاع عن منطقة القناة أمر

مؤقت حتى يصبح الجيش المصري قادرا على حمايتها، وان المنطقة العسكرية البريطانية لا تكون لها صفة الاحتلال ولا تخل بالسيادة المصرية؛ وأن تقوم الحكومة المصرية ببناء الإنشاءات والثكنات اللازمة للجيش البريطاني على نفقتها وأن تقوم بإنشاء الطرق والسكك الحديدية المنصوص عليها بالمعاهدة؛ وبموجبها وافقت بريطانيا على انضمام مصر لعصبة الأمم المتحدة، وسحب جميع الموظفين البريطانيين من الجيش المصري وإلغاء إدارة الأمن العام الأوروبية، ونصت على تبادل السفراء مع بريطانيا، أي إلغاء منصب المندوب السامي. وتضمنت بأن يكون للمصريين الحق في الإدارة الفعلية للسودان سواء المدنية أو الحربية أو المالية ورفع قيود هجرة المصريين إلى السودان وحرية التجارة بين البلدين والموافقة على تعيين المصريين في وظائف حكومة السودان أسوة بالبريطانيين؛ ونصت على إلغاء الامتيازات الأجنبية بعد مدة انتقال على أن تباشر المحاكم المختلطة مهام المحاكم القنصلية أثنائها ثم يتم إلغاؤها بعد انتهاء هذه المدة: ونصت على أنه يمكن أعادة النظر في نصوص المعاهدة برضا الطرفين بعد ١٠ سنوات، وإذا طلب أحد الطرفين ذلك بعد ٢٠ عاما.[١٢٤] علما بأن هناك تفصيلات ملحقة بنصوص المعاهدة تعطي الكثير من الامتيازات إلى بريطانيا في مصر.

لقد نجحت السياسة البريطانية في عقدها معاهدة ١٩٣٦، إذ استطاعت تهدئة الانتفاضة الوطنية بالسماح بعودة الدستور، وتمكنها من مواجهة الأزمة الدولية من جهة، وحماية مصالحها في مصر من خلال "سياسة التعاون المشترك" من جهة أخرى؛ التي بموجبها أن تتحمل الحكومة المصرية جميع الأعباء المالية في تطبيق بنودها. وبالرغم من تغير الوضع القانوني لبريطانيا في مصر إلا أن دورها الفعلي لم يتغير.[١٢٥] فقد قامت قيادات حزب الوفد ببعض التنازلات في مواجهة السياسة البريطانية التي من أهمها موافقة قياداته في تولي السلطة أثناء الحرب العالمية الثانية استناد إلى التهديد العسكري البريطاني.

العلاقات البريطانية-المصرية خلال الحرب العالمية الثانية:

تمركزت السياسة البريطانية إبان الحرب العالمية الثانية تجاه مصر حول قضية دخول مصر الحرب وضمان قيامها بالتزاماتها على وفق بنود معاهدة التحالف بين البلدين عام ١٩٣٦، من جهة، وقضية تأمين الجبهة الداخلية في مصر سواء من الناحية الأمنية والعسكرية أو من الناحية السياسية،

لكون الجيش البريطاني يعسكر على أرض مصر أثناء قيام الحرب، فوجب على الحكومة البريطانية ضمان مصالحها الستراتيجية في مصر، والعمل على تأمين مصر ضد محاولات التجسس والدعاية المضادة لبريطانيا، والعمل على ضمان عدم عداء الجيش المصري للقيادة العسكرية البريطانية في مصر، وكذلك تحقيق الاستقرار السياسي لضمان التعاون الحكومي مع بريطانيا لكي تؤمن العمق الستراتيجي لقواتها العسكرية.

وقد أتبعت القيادة المصرية سياسة تجنيب مصر الدخول في الحرب حتى قرب نهايتها، لكن على صعيد تأمين الجبهة الداخلية المصرية اتخذت الحكومة البريطانية إجراءات عديدة أثناء الحرب فتدخلت في الشؤون الداخلية في مصر وكبحت نشاط الحركة الوطنية الذي يُعدُّ مهددا للمصالح البريطانية، وتدخلت بشكل مباشر في الحكم لتضمن ولاء الحكومات المتعاقبة لبريطانيا وتقوم بتنفيذ بنود معاهدة التحالف، وفرضت على حزب الوفد أن يكون في الحكم عند اقتضاء الظروف وذلك لخطورة وجوده في المعارضة من جهة، وأن قبول هذا الحزب بذلك الدور المهادن والمتعاون مع بريطانيا يمثل أثرا سلبيا على الحركة الوطنية. وتشددت السلطات البريطانية مع بعض القيادات المصرية بدعوى علاقتها بالأعداء أو التطرف في معاداة بريطانيا، مما سهل لها إعلان الأحكام العرفية والقبض على بعض السياسيين المصريين ومنهم رئيس حزب مصر الفتاة والمرشد العام لحزب الإخوان المسلمين بحجة تطرفهما وبعض المرتبطين بالقصر مثل علي ماهر وعباس حليم بحجة موالاتهم للمحور.(١٢٦)

منذ إعلان بريطانيا الحرب على ألمانيا في ٣ سبتمبر ١٩٣٩، مارست الحكومة البريطانية ضغوطا كبيرة لدفع مصر إلى إعلان الحرب على ألمانيا من منطلق تنفيذ التزاماتها على وفق نصوص معاهدة التحالف بين البلدين.(١٢٧) ولكن رئيس الوزراء علي ماهر عدَّ أنه ليس من الضروري أن تعلن مصر الحرب في ذلك الوقت وان مصر مستعدة لتلبية كل المطالب البريطانية بدون الإعلان الفعلي للحرب.(١٢٨) وفي أول سبتمبر ١٩٣٩، سارعت الحكومة المصرية لإعلان الأحكام العرفية بناء على طلب الحكومة البريطانية، وتم تعيين رئيس الوزراء حاكما عسكريا، وقطعت مصر علاقاتها السياسية مع ألمانيا، وأصدرت الوزارة تشريعات عدة لما تقتضيه ظروف الحرب، ودعا البرلمان إلى الانعقاد في ٢ أكتوبر ١٩٣٩ حيث أقر هذه الإجراءات.(١٢٩)

وهناك الكثير من الوثائق البريطانية تبين الضغوط التي مارستها بريطانيا على الحكومة المصرية من أجل أن تعلن الحرب على ألمانيا، وكذلك الوثائق التي تبين معارضة مصر على إعلان الحرب والأسباب الداعية لذلك.[١٣٠] كل هذا جعل الحكومة البريطانية تفقد ثقتها في الحكومة المصرية، مما حدا بها أن تقدم تبليغاً إلى الملك بواسطة سفيرها في مصر في ١٧ حزيران ١٩٤٠، ينص على ضرورة تغيير الحكومة لان رئيسها لا يحضا بثقة الحكومة البريطانية. وبالرغم من تغيير الوزارة تحت ضغط الحكومة البريطانية فأن القيادات السياسية في مصر لم تبد احتجاجها على هذا التدخل بالرغم مما شهدته العراق من ثورة ضد الوجود البريطاني.[١٣١]

بعد أن حققت القوات البريطانية انتصارات ضد القوات الايطالية في الصحراء الغربية في أواخر عام ١٩٤٠، أعادت بريطانيا دراسة الوضع من الناحية العسكرية والسياسية على وفق مصالحها الستراتيجية في المنطقة وأتضح لها أن الجيش المصري لايستطيع الدفاع عن مصر إن أعلنت الحرب، وإذا أعلنت الحرب ستقوم ايطاليا بهجوم على المدن المصرية وخطورة تهديد القواعد البحرية البريطانية في منطقة قناة السويس والموانئ المصرية التي تنقل بريطانيا عن طريقها الرجال والعتاد في منطقة الشرق الأوسط مستفيدة من حياد مصر، ومن جهة ثانية، رأت بريطانيا بأن الحكومة المصرية استطاعت أن تتخذ إجراءات شديدة لمقاومة التجسس بدون الحاجة إلى إعلان الحرب، ورأت الحكومة البريطانية بأن الحكومة المصرية برئاسة حسين سري بذلت كل ما في وسعها لمساعدة قوات الحلفاء، وبالتالي أدركت الحكومة البريطانية ليس من مصلحتها الضغط على مصر بإعلان الحرب.[١٣٢] استمرت السياسة المصرية في تجنب الدخول في الحرب حتى قرب نهايتها في ١٩٤٥، حتى أثير موضوع إعلان مصر الحرب للمرة الأخيرة بمناسبة قرب انعقاد مؤتمر سان فرانسيسكو لإنشاء منظمة دولية للسلام، ولكي تكون مصر عضوا مؤسسا فيها، حث الساسة البريطانيون مصر على إعلان الحرب ضد ألمانيا واليابان، ويبدو أن أهمية المساعدات التي قدمتها مصر للحلفاء أثناء الحرب هي السبب في تغير الموقف السياسي البريطاني من قضية دخول مصر الحرب.[١٣٣] وبعد مناقشات واسعة بين القوى السياسية المصرية التي وافق بعضها وكان بعضها الآخر غير موافق، انتهى الأمر بإعلان

حكومة النقراشي الحرب على ألمانيا واليابان في ٢٦ فبراير ١٩٤٥ بعد موافقة مجلسي البرلمان تمهيدا لاشتراك مصر في مؤتمر سان فرانسيسكو في أبريل ١٩٤٥. (١٣٤)

نتائج الحرب العالمية الثانية على العلاقات البريطانية-المصرية:

أفرزت الحرب أثرها الواضح على مصر حيث واجهت مشاكل اقتصادية، انعكست آثارها على الأوضاع الاجتماعية سواء في المدن او الريف وخاصة ازدياد التفاوت بين الأقلية الإقطاعية والرأسمالية التي حققت ثروات كبيرة أثناء الحرب، والأغلبية من الفلاحين والعمال الذين عانوا من سوء تسويق المنتجات الزراعية وإغلاق الكثير من المصانع التي انتهت مهمتها بانتهاء الحرب. وقد أثرت هذه المشاكل الاقتصادية على الصراع السياسي بعد انتهاء الحرب(١٣٥). وحدثت تغيرات سياسية أثناء الحرب ومنها ضعف حزب الوفد وازدياد حدة الخلافات الداخلية وخروج بعض أعضائه مشكلين حزب الكتلة الوفدية. كما برزت تيارات سياسية أخرى إبان الحرب مثل جماعة الإخوان المسلمين والتنظيمات الاشتراكية،(١٣٦) وتحركت هذه التيارات بإثارة القضية الوطنية بعد انتهاء الحرب عندما انتهت القيود التي حدت من نشاطها. وأجمعت التيارات السياسية المختلفة في مصر على المطالبة بجلاء القوات البريطانية التام من مصر ووحدة مصر والسودان بعد انتهاء الحرب، وأرسل حزب الوفد خطابا إلى السفير البريطاني في ٢٣ تموز ١٩٤٥، عبر فيه عن رغبة مصر في الوصول إلى أتفاق كامل مع بريطانيا يحقق مطالبها القومية قبل أن تحضر مؤتمر السلام.(١٣٧) ولكن حكومة النقراشي القائمة على تحالف الهيأة السعدية والكتلة الوفدية وحزب الأحرار الدستوريون والحزب الوطني لم تبد استعدادها لذلك حيث كانت تنوي طرح أعادة النظر في المعاهدة في سان فرانسيسكو من منظور قانوني يقوم على أساس أن مواد تلك المعاهدة أصبحت غير مجدية لان الالتزامات التي فرضتها على مصر لايتناسب مع مبادئ الأمم المتحدة. ولكن ازدادت الضغوط على الحكومة للاستجابة إلى المطالب الوطنية ، فدعت الحكومة الهيأة السياسية المكونة من زعماء الأحزاب والمستقلين إلى الاجتماع وأصدرت بيانا في ٢٢ سبتمبر ١٩٤٥ تضمن بأن الوقت أصبح مناسبا للتفاوض مع بريطانيا على أساس التحالف بين البلدين من أجل تحقيق الجلاء ووحدة وادي النيل، ومن ثم في ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥ أرسلت الحكومة المصرية

مذكرة رسمية إلى الحكومة البريطانية تطلب فيها تحديد موعدا للتفاوض حول أعادة النظر في المعاهدة.(١٣٨) فقد تجاهلت الحكومة البريطانية المذكرة المصرية، مما حذر السفير البريطاني حكومته من أثر التأخير في تناول قضية أعادة النظر في المعاهدة على المصالح البريطانية وحذر من ازدياد نشاط القوى الوطنية المتشددة والتشجيع الروسي للاضطرابات وكذلك الخشية من انتقال الثورة من مصر إلى باقي دول الشرق الأوسط بعد أن أصبحت مركزا لممثلي الدول العربية الذين يحضرون مؤتمرات الجامعة العربية.(١٣٩) وبالرغم من ذلك، أبدت الحكومة البريطانية عدم استعدادها لإعادة النظر في معاهدة ١٩٣٦، ماعدا المادة ١٠٦ من المعاهدة ستجدد تلقائيا في أي مراجعة وأن يكون التجديد فقط بالمادة المتعلقة بعصبة الأمم.(١٤٠) ولذلك تصاعدت الحركة الوطنية المصرية ضد سلطات الاحتلال بسبب تجاهلها للمطالب المصرية، فقامت المظاهرات والإضرابات في المدن المصرية التي أدتإلى استقالة الحكومة المصرية وتشكيل إسماعيل صدقي للوزارة والذي بدوره استجاب للضغوط البريطانية بقمع المظاهرات بشدة.(١٤١)

لقد أدى هذا التصعيد إلى التحرك السياسي البريطاني بخطوات أساسية، أولها تغيير السفير البريطاني في مصر، ولكن في واقع الأمر أن تغيير السفير لم يغير شيئا لان كليهما يهدفان إلى تحقيق المصالح البريطانية في مصر بالرغم من المزاعم بأن نقل كيلرن (Killearn) من مصر بسبب الخلاف بينه وبين بيفين(Bevin) في السياسة البريطانية تجاه مصر(١٤٢)؛ وثانيا الإسراع في بدء التفاوض وتعيين وفد بريطاني على مستوى عال على رأسه وزير الخارجية ووزير الطيران وعدد من الخبراء العسكريين والتجاريين، وأن الحكومة البريطانية مستعدة أن يتم التوقيع النهائي في لندن أو القاهرة حسب رغبة المصريين،(١٤٣) وأخيرا إعلان استعداد الحكومة البريطانية بسحب قواتها من القاهرة والإسكندرية إلى منطقة القناة.(١٤٤)لكن القيادات السياسية المصرية أصرت على الجلاء التام من مصر، وعَدَّت هذا الإجراء البريطاني هو تهدئة الخواطر لتفرض على مصر تنازلات اكبر في المفاوضات.(١٤٥)

أن المفاوضات البريطانية مع مصر في ١٩٤٦ ماهي إلا مناورة للالتفاف على المطالب المشروعة للشعب المصري، وأن نتائجها تكشف عن حقيقة نواياها الاستعمارية في مصر لحقبة ما بعد الحرب، التي استمرت حتى أُجبرت على الخروج من مصر عام ١٩٥٦. وكانت المفاوضات منذ البداية مدار

اختلاف في رؤية كل منهما، فالجانب المصري عَدّها وسيلة لتحقيق الجلاء ووحدة وادي النيل، والحكومة البريطانية عّدتها فرصة لرفع سقف مطالبها في تحقيق مصالحها الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، وفرض المزيد من الالتزامات على مصر، بما يتجاوز ما ورد في معاهدة ١٩٣٦. وقد استمرت المفاوضات لفترة طويلة، وقد بدأت بمرحلة تمهيدية غير رسمية بين صدقي والملك من جهة، والسفير البريطاني ووزير الطيران في القاهرة في ١٥ نيسان ١٩٤٦ من جهة أخرى. وبعدها بدأت مفاوضات رسمية بين الوفدين في ٩ أيار التي قطعت في ١٩ أيار ليعود الوفد البريطاني إلى لندن للتشاور بسبب إصرار الجانب المصري على عدم تجديد النصوص العسكرية في معاهدة١٩٣٦. وبعدها أعلن في مجلس العموم البريطاني في ٣ تموز ١٩٤٦ على استئناف المفاوضات التي استمرت حتى ٢٦ أيلول. واستأنفت المفاوضات في المدة من ١٦-٢٦ تشرين الأول في لندن بين صدقي – بيفين، وعلى أثرها توصلا إلى أتفاق بينهما وقع عليه بالأحرف الأولى، وكذلك موافقتهما على محضر اجتماع سري بينهما يتعلق ببروتوكول الجلاء. وبدأت الجولة الأخيرة في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٤٦ التي نشر فيها نص الاتفاق ورفض الوفد المصري المفاوض لهذا النص، ثم استقالة صدقي وتعثر المفاوضات بعد ذلك مع النقراشي إلى أن أعُلن قطعها في ٢٥ كانون الثاني ١٩٤٧ وإحالة القضية المصرية إلى منظمة الأمم المتحدة.[١٤٦]

حاولت بريطانيا خلال المفاوضات أن تؤكد إلى مصر أنها ترغب في أقامة العلاقات بين البلدين على أساس التحالف القائم على "المشاركة والمساواة"، وأوحت لمصر بأنها مستعدة لجلاء قواتها على مراحل مقابل تحقيق ذلك التحالف بينهما. ويبدو أن الساسة البريطانيين اعتقدوا أنه من الممكن أن يحققوا أهدافهم على أساس "... أن مفاوضات المعاهدة المصرية البريطانية، (من أجل) التسهيلات الضرورية في منطقة قناة السويس، يمكن أن تسهل أذا كانت (بريطانيا) مستعدة لمبادلة حقوقها لمدة العشر سنوات الباقية حتى تستنفذ معاهدة ١٩٣٦ بإيجار المناطق التي تحتاج (بريطانيا) إليها لمدة ٩٩ عاما".[١٤٧]أما بالنسبة للسودان، فقد تلخص الموقف البريطاني لإبقاء الوضع القائم في السودان على ما هو عليه، والذي يُمكن بريطانيا من تحقيق أهدافها الإستراتيجية والسياسية فيه، بواسطة الاحتفاظ بقاعدة عسكرية ترتبط بقواعدها في الشرق الأوسط وشرق أفريقيا، وضمان استمرار السيطرة السياسية البريطانية عليها. أما

الموقف المصري كان مصراً على اعتراف بريطانيا بالسيادة المصرية على السودان وبالرغم من وصول صدقي-بيفين إلى اتفاق سري في لندن يقضي بألا يتغير أي شئ في إدارة السودان أو في الترتيبات العسكرية البريطانية،(١٤٨) أي أن صدقي بتأييد من الملك أكتفوا بفكرة الاعتراف بالسيادة الرمزية على السودان مع أعطاء تأكيدات لبريطانيا باستمرار الإدارة القائمة له، وعندما نشر هذا الاتفاق ظهرت مظاهرات في السودان وعارض الحاكم العام للسودان موقف حكومته من ذلك.(١٤٩) وعند نشر مشروع معاهدة صدقي- بيفين، والمعارضة الشديدة لمقترحات هذا المشروع، قدم صدقي استقالته في ٨ كانون الأول، واستمرت بعد ذلك المفاوضات إلى أن قامت مصر بقطعها في ٢٥ كانون الثاني ١٩٤٧ وأحالت قضيتها إلى منظمة الأمم المتحدة.(١٥٠)

حاولت السياسة البريطانية بصورة غير مباشرة منع مصر من الاستمرار في عرض قضيتها على الأمم المتحدة من خلال اتخاذ سياسة متشددة ضد الحكومة المصرية، وقد فكرت في إسقاط الحكومة المصرية ووضع حزب الوفد في السلطة، كما حاولت استخدام وساطة عربية لإقناع مصر في التفاوض مع بريطانيا بدلا من عرض القضية على الأمم المتحدة، مثل الوساطة السورية اللبنانية ووساطة أبن سعود، وحاولت منع الجامعة العربية من إصدار قرار يؤيد المطالب المصرية ولكنها لم تنجح في هذا المسلك.(١٥١) مما جعل بريطانيا تبذل جهودا كبيرة لكسب تأييد الدول الأعضاء في مجلس الأمن وخصوصا الولايات المتحدة، وفي الوقت نفسه أتبعت في مجلس الأمن سياسة تقوم على التمسك بمعاهدة ١٩٣٦، ودافعت عن تلك المعاهدة على أسس قانونية وسياسية وعَدّت أن ثبات معاهدة ١٩٣٦ يؤدي إلى إثبات صلاحية اتفاقية ١٨٩٩ بسبب المواد الواردة في معاهدة ١٩٣٦ التي تنص على اتفاقية الإدارة المشتركة في السودان.(١٥٢)

فشلت مشروعات القرارات التي قدمت لمجلس الأمن لحل القضية المصرية، وإعلان المجلس بقاء القضية المصرية على جدول أعماله بالرغم من احتجاج المندوب البريطاني.(١٥٣) وان هذا القرار أدى إلى قيام مظاهرات في مدن مصرية عديدة احتجاجا عليه، وتصاعدت الحركة الوطنية ضد بريطانيا والولايات المتحدة بعد صدور قرار تقسيم فلسطين من الجمعية العامة في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧، حيث عمت المظاهرات جميع المدن المصرية.(١٥٤)وبذلك أصرت السياسة البريطانية على التفاوض من

أجل تحقيق أهدافها الستراتيجية، ومهدت الوضع السياسي الداخلي بما يتفق مع مصالحها. فقد حذرت الملك من الخطر الشيوعي السوفيتي على عرشه وخصوصا إذا أصرت مصر على انسحاب القوات البريطانية من القناة، وقد رضخ الملك للمطالب البريطانية مقابل حصوله على ضمان مساعدة الحكومة البريطانية في حال حدوث ثورة ضده، وخصوصا بعد تدهور الوضع الداخلي في مصر في ١٩٤٩ بسبب تزايد سوء الأحوال الاقتصادية وعودة الجيش المصري من فلسطين بعد توقيع الهدنة.[١٥٥]

واستمرت بريطانيا باعتماد سياسة التوازن السياسي، فشجعت الملك بتقاربه مع حزب الوفد على أساس انه يمثل الرأي العام المصري وبالفعل اشترك هذا الحزب في حكومة ائتلافية في ٢٥ حزيران ١٩٤٩ ومن ثم انفرد بالحكم في كانون الثاني ١٩٥٠ بعد حصوله على الأغلبية في الانتخابات. وإن الولايات المتحدة بدأت تلعب دورا مضافا إلى الدور البريطاني في مصر، وخصوصا بعد اجتماعات واشنطن بين الطرفين في تشرين الأول ١٩٥٠، التي تقرر فيها التباحث بشأن دعوة مصر للارتباط بالمخطط الاستراتيجي الغربي في أطار معاهدة حلف الأطلسي، مما حدا بالوفد إلى أن يرفض ذلك وتوقفت المفاوضات العسكرية السرية، وبعد أن تأكدت الحكومة الوفدية من إصرار الحكومة البريطانية على إبقاء قواتها في القناة بتأييد الولايات المتحدة ودول حلف الأطلسي وإصرارها على فصل السودان من مصر وإبقائها تحت الاحتلال البريطاني الذي أدى إلى تصاعد الحركة الوطنية، وإعلان مصطفى النحاس في ٨ تشرين الثاني بإلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتي ١٨٩٩ والامتيازات التي تمتعت بها القوات البريطانية.[١٥٦]لكن لم تعترف بريطانيا بقرار الإلغاء وعَدّتهُ قرارا غير قانوني وتمسكت بحقوقها على وفق هذه الاتفاقيات. وأستمر الموقف البريطاني الرافض لإلحاح الملك على الاعتراف الشكلي بالتاج المصري على السودان برغم الضغوط الأمريكية للاستجابة لهذا الطلب حتى قيام ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢.[١٥٧]

المبحث السابع

أثر ثورة ١٩٥٢ في تغيير النظام السياسي والدستوري في مصر:

في بداية الثورة كانت هناك رغبة واضحة لبعض الجهات في الجيش بان يسلموا الحكم إلى حكومة مدنية تأخذ على عاتقها الإمساك بزمام الحكم طبقا للإرادة الشعبية. وبما إن الحياة السياسية قبل الثورة كانت ترتكز على وجود أحزاب سياسية عديدة ومتصارعة فيما بينها ، التي انعكست فيها الانتماءات الحزبية في بنية القوات المسلحة. ولذلك، كانت هيأة الضباط الأحرار التي قادت ثورة يوليو غير متجانسة وإنها كانت أشبه بقيادة تنظيم جبهوي، كما أن الأعضاء القياديين للثورة والذين يشكلون الهيأة من خلفيات أيديولوجية وسياسية متباينة.[١٥٨] ويبدو كان لهذا أثره الواضح في الصراع على السلطة، الذي استمر لسنوات ونجح الضباط الأحرار بقيادة جمال عبدالناصر في تثبيت أنفسهم كقوة سياسية مستقرة، مؤكدين استمرارهم في الحكم فأعلنوا عن حل جميع الأحزاب السياسية التي تعمل في مصر ومصادرة جميع أموالها، وأعلنوا عن قيام حزبهم وهو "هيئة التحرير"، أيأنهم أعلنوا قيام نظام الحزب الواحد.

تعود نشأة الأحزاب السياسية في مصر إلى عام ١٩٠٧ عند تأسيس الحزب الوطني، في ظل الاحتلال البريطاني لمصر، وبعد صدور دستور سنة ١٩٢٣ نشأت أحزاب سياسية عديدة تنافست فيما بينها حتى تم حلها في عام ١٩٥٣ بعد قيام ثورة ١٩٥٢ بستة أشهر، وقد عاشت مصر في ظل التنظيم الحزبي الواحد إلى أن تمت العودة إلى تعددية الأحزاب عام ١٩٧٦.[١٥٩] وقد تضمَّن دستور ١٩٢٣ نصوص عدة عُدّت الأساس القانوني للأحزاب السياسية التي تأسست في هذه المدة. فقد نصت المادة ٢١ من دستور ١٩٢٣ على أن "للمصريين حق تكوين الجمعيات وكيفية استعمال هذا الحق يبينها القانون"، وعُدّت هذه المادة بمثابة الأساس القانوني الذي منح المصريين حق تكوين الأحزاب. ودعم هذا الأساس القانوني المادة ١٤ من الدستور التي كفلت حرية الرأي والفكر، وكذلك المادة ٢٠ التي نصت على أن " للمصريين حق الاجتماع في هدوء وسكينة غير حاملين سلاحاً، وليس لأحد من رجال البوليس أن يحضر اجتماعهم ولا حاجة بهم إلى أشعاره. لكن هذا الحكم لا يجري على الاجتماعات العامة فإنها خاضعة لأحكام القانون".[١٦٠]

وقد اتهمت ثورة ١٩٥٢ الأحزاب بإفساد الحياة السياسية في مصر وطالبتها بتنظيم نفسها على وفق أسس رسمتها الحكومة لها، وأصدرت المرسوم بقانون رقم ١٩٧ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم الأحزاب السياسية. ولكن لم تستجب الأحزاب السياسية إلى مطلب الحكومة، فأصدرت الثورة القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٣ بحل الأحزاب السياسية ومصادرة أموالها لصالح الشعب. وفي المادة الثانية من هذا القانون حظرت على أعضاء الأحزاب المنحلة والمنتمين إليها القيام بأي نشاط حزبي على أية صورة كانت، وحظرت تكوين أحزاب سياسية جديدة. وفي ٢٣ كانون الثاني ١٩٥٣، أعلن عن أنشاء هيأة التحرير تحت شعار "الاتحاد، والنظام، والعمل". وكان الهدف من إنشائها بيان أهداف الثورة وسياستها للشعب. كما نصت المادة من دستور ١٩٥٦ على أن "يكون المواطنون إتحاداً قومياً للعمل على تحقيق الأهداف التي قامت من أجلها الثورة ولحث الجهود لبناء الأمة بناء سليما من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ويتولى الاتحاد القومي الترشيح لعضوية مجلس الأمة. وتبين طريقة تكوين هذا الاتحاد بقرار من رئيس الجمهورية"، وبذلك حلَّ الاتحاد القومي محل هيأة التحرير، لكي يكون تنظيماً يضم جميع طبقات واتجاهات الشعب، للعمل على إبعاد الاتجاهات المعادية للأهداف الوطنية. وتم في عام ١٩٥٦ إلغاء مجلس قيادة الثورة الذي قد شكل الجهاز المركزي في عملية صنع القرار بعد الثورة، وانتقلت صلاحياته إلى رئيس الجمهورية لكونه رئيس الدولة وأعلى سلطة تنفيذية في مصر. وقد أحتل الرئيس جمال عبد الناصر هذا المنصب منذ ذلك الوقت حتى وفاته في ٢٨ أيلول ١٩٧٠، وأحتل منصب رئيس الوزراء منذ ١٩٥٤ وحتى وفاته باستثناء الفترة الواقعة بين عام ١٩٦٤-١٩٦٧.

وفي المؤتمر الوطني للقوى الشعبية في أيار ١٩٦٢ قدم رئيس الجمهورية السابق جمال عبدالناصر ميثاق العمل الوطني، الذي تضمن وجوب إنشاء الاتحاد الاشتراكي العربي، ليمثل تحالف جميع قوى الشعب ليكون السلطة الممثلة للشعب والحارس على قيم الديمقراطية.[١٦١] ومن ثم صدر القانون الأساسي للاتحاد في كانون الثاني ١٩٦٢. وبعد صدور دستور ١٩٦٤ المؤقت تضمنت المادة الثالثة منه نصا مطابقاً للعبارة السابقة التي تضمنها الميثاق.[١٦٢]

ونصت المادة الخامسة من الدستور الحالي الصادر سنة ١٩٧١ قبل التعديل على أن "الاتحاد الاشتراكي العربي هو التنظيم السياسي الذي يمثل بتنظيماته القائمة على أساس مبدأ الديمقراطية تحالف

قوى الشعب العاملة من الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والرأسمالية الوطنية، وهو أداة هذا التحالف في تعميق قيم الديمقراطية والاشتراكية، وفي متابعة العمل الوطني في مختلف مجالاته، ودفع هذا العمل الوطني إلى أهدافه المرسومة، ويؤكد الاتحاد الاشتراكي العربي سلطة تحالف قوى الشعب العاملة عن طريق العمل السياسي الذي تباشر تنظيماته بين الجماهير وفي جميع الأجهزة التي تضطلع بمسؤوليات العمل الوطني، ويبين النظام الأساسي للاتحاد الاشتراكي العربي شروط العضوية فيه وتنظيماته المختلفة وضمانات ممارسة نشاطه بالأسلوب الديمقراطي. على أن يمثل العمال والفلاحون في هذه التنظيمات بنسبة خمسين في المائة على الأقل".[١٦٣]

لقد ساد اتجاه بعد حرب تشرين الأول ١٩٧٣، بضرورة تغيير وضع الحياة السياسية القائم على أساس التنظيم الحزبي الواحد، واتجهت الدولة أيضاً إلى الانفتاح اقتصاديا وسياسياً. وقد بدأ الرئيس السابق أنور السادات (مدة حكمه ١٩٧١-١٩٨١) عند تقديمه ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكي في أيلول ١٩٧٤، ومن ثم شكلت لجنة مستقبل العمل السياسي في آذار ١٩٧٦، لإعداد دراسة كيفية تعددية الاتجاهات داخل الاتحاد الاشتراكي والتي نتج عنها أنشاء منابر أو أجنحة تحولت إلى تنظيمات قبيل الانتخابات البرلمانية في تشرين الأول ١٩٧٦؛ وهي تنظيم مصر العربي الاشتراكي، وتنظيم الأحرار الاشتراكيين، وتنظيم التجمع الوطني التقدمي الوحدوي. وفي ١١ تشرين الثاني ١٩٧٦ أفتتح رئيس الجمهورية الدورة البرلمانية الأولى التي أعلن فيها عن تحويل هذه التنظيمات إلى أحزاب سياسية. وهنا يمكننا أن نعاين مقدار العودة إلى مفردات ومضامين التعددية السياسية في دستور ١٩٢٣، التي كانت معتمدة من قبل النظام السياسي البرلماني المصري في العهد الملكي، والمنشأة في ظل الوجود البريطاني حينها، وفي ذلك ما يدل على هجاء ضمني من قبل الرئيس السادات لتجربة الحزب الواحد التي أرساها عبد الناصر في الخمسينيات، ولإيجاد حل عملي للازمة السياسية للنظام الحاكم في تعاملاته مع قوى المعارضة في السبعينيات، بصرف النظر عن قناعة السادات الإيديولوجية بقيم الليبرالية. ولهذا صدر قانون بنظام الأحزاب السياسية المرقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧، الذي أدخلت عليه تعديلات عدة فيما بعد. وذلك في ٢٢ أيار ١٩٨٠، عُدلت المادة الخامسة من دستور ١٩٧١،[١٦٤]وأصبحت تنص على أن "يقوم النظام السياسي في جمهورية مصر العربية على أساس تعدد الأحزاب، وذلك في أطار المقومات

والمبادئ الأساسية للمجتمع المصري المنصوص عليها في الدستور. وينظم القانون الأحزاب السياسية". وعلى ضوء ذلك تغير هيكل الحياة السياسية القائم على أساس تنظيم الحزب الواحد إلى تعددية الأحزاب، ومن ألأحزاب التي تأسست في مصر بعد ذلك حزب مصر العربي الاشتراكي والحزب الوطني الديمقراطي وحزب الأحرار الاشتراكيين وحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي وحزب العمل الاشتراكي وحزب الوفد الجديد وحزب الأمة وأحزاب أخرى.

بالرغم من تغيير النظام السياسي في مصر وفقا لثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢، فإن الدستور المصري لسنة ١٩٢٣ لم يُلغَ إلا في كانون الأول من السنة نفسها.[١٦٥] وبما أن النظام الجديد أراد أن يضفي على حكمه الإطار القانوني، فقد أعلن عن الدستور المؤقت الذي نص على أن قائد الثورة سيمارس مسؤوليات السلطة العليا من خلال مجلس قيادة الثورة، واستمر هذا الدستور حتى إعلان دستور ١٩٥٦. وقد اختلف الفقهاء في أثر الثورة على سقوط دستور ١٩٢٣، فعدَّ بعضهم أن سقوطه يكون تلقائياً ويفقد قوته من تلقاء نفسه بعد قيام الثورة ودون حاجة إلى إصدار أي تشريع خاص ينص على هذا الإلغاء.[١٦٦] أما بعضهم الآخر فقد عَدَّ أن سقوط الدستور بعد قيام الثورة لا يعُدُّ أمراً حتمياً، فقد يكون هدف الثورة المحافظة على الدستور وحمايته من العبث به، وقد يحتاج الأمر إلى الإبقاء عليه مدة من الزمن ثم تعلن الثورة بعد ذلك عن سقوطه (إلغائه)وإعلان دستور جديد.[١٦٧] وهناك أيضاً رأي يرى بأن يتوقف سقوط الدستور على طبيعة أهداف الثورة، ففي حالة أن تكون الثورة شاملة وتعبر عن رفض الشعب لكل القيم سواء أكانت قيماً اقتصادية أم اجتماعية أم سياسية، وفي هذه الحالة يؤدي قيام الثورة ونجاحها إلى سقوط الدستور. أما في حالة قيام الثورة كرد فعل ضد إساءة الحكام للدستور، ولرغبة الشعب في المحافظة عليه، ففي هذه الحالة لا تؤدي الثورة إلى إسقاط الدستور بل تضمن احترامه. وأما في حالة قيام الثورة لرفض بعض الأمور فقط، فيترتب عليها مجرد تعديل الدستور.[١٦٨] وفي اعتقادي أن كل ثورة لها ظروفها وأوضاعها الخاصة بها وأهدافها التي قامت من أجلها، فنرى بعض الثورات تعلن عن أهدافها كلها منذ البداية وثورات أخرى تعلن عن بعض منها، ومن ثم تعلن عن بقية الأهداف فيما بعد. ولذلك يبدو لي بالنسبة إلى الثورة المصرية في تموز ١٩٥٢ ، حيث شكلت حكومة الثورة استناد إلى دستور١٩٢٣، ولم يعلن عن إسقاطه إلا في ١٠ كانون الأول ١٩٥٢، أي بعد خمسة أشهر تقريباً من

قيام الثورة، وقد سقطت النصوص الموضوعية المتعلقة بنظام الحكم فقط إلا أن النصوص الدستورية من حيث الشكل والنصوص الخاصة بحقوق وحريات الأفراد لدستور ١٩٢٣، استمر العمل بها بعد سقوطه.وأن الثورة المصرية لم تؤثر على التشريعات العادية المتنوعة مثل القانون المدني والقانون الجنائي والقانون التجاري وغيرها من القوانين، بحيث تظل قائمة إلى أن يتم إلغائها بالطرق العادية لإلغاء القوانين، وبالتالي يعود بقاء هذه القوانين والتشريعات العادية بعد قيام الثورة إلى عدم تعلقها بالتنظيم السياسي للدولة، وليست الثورة موجهة ضدها، ومن ناحية أخرى يعَدُّ بقاء هذه القوانين نتيجة طبيعية ومنطقية لمبدأ استمرارية وجود الدولة بغض النظر عن تغيير شكلها أو نظام حكمها.(١٦٩) وهذا ما ينطبق على مصر حيث ما زال العديد من القوانين التي صدرت قبل قيام الثورة ١٩٥٢ نافذة لحد الآن. ولكن ما يبرر العودة التالية للتعددية السياسية، وهذا هو المهم؛ هو إفصاح لاحق عن الإخفاق السياسي الذي مرت به حكومة عبد الناصر بعد الثورة، فهي حكومة، كما يبدو، كانت مسكونة برهاب الآخر، ليس المحتل البريطاني، أو الملك ووزارات القصر وحسب، بل حتى ذلك الرهاب من قوى المعارضة الوطنية المرافقة للثورة، على اختلاف خطاباتها يمينية كانت أم يسارية. ولذلك فإن العودة إلى مسار الليبرالية السياسية ولو جزئياً في السبعينيات، يشير إلى نقاط إضاءة كان قد جرى تدشينها في بواكير تلك التجربة الليبرالية الملكية، التي أجهزت على ثمارها مقدمات الثورة. فالمعطيات الكولنيالية البريطانية في إرساء الممارسة الليبرالية عبر دستور ١٩٢٣، لم يستوعبها الواقع السياسي المصري في حينها، وإن قيام تنظيم جبهوي يقوده جماعة من الضباط بالثورة على حقبة سياسية ليبرالية برمتها، عبَّر عن حالة خلط في مضمون التغيير الثوري بين الأداء السياسي للتجربة الليبرالية وبين التجربة الليبرالية ذاتها. وليس أدل على ذلك؛ من العودة اللاحقةإلى تبني قيم الليبرالية في التعددية الحزبية من جديد.

الخلاصــة:

١. أخذت السياسة البريطانية - التي رُسمت منذ احتلال مصر عام ١٨٨٢- تتجه صوب إعطاء مزيد من الوعود في إنهاء الاحتلال ومغادرة البلاد، إلاّ أنها كانت في الوقت نفسه تعمل على إحكام قبضتها وهيمنتها على مصر وقد نجحت في فصل وحدة وادي النيل (مصر والسودان) ونجحت في تصفية الحركة الوطنية. مثلما أحكمت قبضتها على حكام مصر عملاً بسياسة اللورد كرومر والقائلة بأنه "أذا أردت أن تحكم مصر فعليك أن تحكم حكامها". واستمرت هذه السياسة حتى قيام الحرب العالمية الأولى والتي نتج عنها سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في مصر التي أدت أيضا إلى إشعال مشاعر اليأس بين أبناء الشعب المصري، ونتج عنها تعاون الحكومة المصرية مع قادة الحركة الوطنية، وبالتالي قيام الثورة المصرية عام 1919، بالرغم من استعمال بريطانيا سياسة القمع والقوة ضد الثورة وتنظيماتها الوطنية.

٢. لقد اتخذ البريطانيون سياسة جديدة والتي تضمنت الاستعادة الفورية للنظام وتفادي الفوضى عبر تشكيل حكومة مصرية لديها السلطة القوية، واستعداد الحكومة البريطانية لأجراء محادثات في لندن مع الوزراء والوفد المصريين. وعينت بريطانيا الجنرال أللنبي مفوضاً سامياً لها في مصر لتنفيذ سياستها الجديدة هناك الذي استعمل سياسة ذكية، عبرها سمح للجيش بقمع الثورة بالقوة وفي الوقت نفسه بدء المفاوضات مع أعضاء الوفد وقادة مصر لإزالة أسباب الثورة. وأفرج عن السجناء المصريين في مالطا وسمح للمصريين في السفر إلى باريس بعد أن حث حكومته على ضرورة الحصول على اعتراف مبكر ورسمي في مؤتمر السلام بالحماية البريطانية على مصر. وكان أللنبي يطمح من خلال سياسته إلى تحقيق هدف بريطانيا الفوري لإخماد الثورة المصرية وكذلك أهدافها على المدى البعيد في استمرار الحماية على مصر.

٣. لجأت الحكومة البريطانية إلى سياسة المفاوضات وإرسال لجان تحقيق للوصول إلى صياغة جديدة لسياستها في مصر، ومن هذه اللجان، لجنة التحقيق برئاسة اللورد ميلنر، التي أعلن أللنبي عنها بان السياسة البريطانية تريد الحفاظ على الحكم الذاتي في مصر تحت الحماية البريطانية، وتطوير نظام

للحكم الذاتي بقيادة حاكم مصري. وأن مهمة البعثة بالقيام بالأعمال الأولية المطلوبة قبل تسوية الشكل المستقبلي للحكومة. أن سياسة ميلنر كانت تقوم على كسب العناصر المعتدلة في الحركة الوطنية المصرية إلى جانب السياسة البريطانية، إلا انه رأى من الضروري أن يتصل بأعضاء الوفد الذين كانوا يوصفون "بالمتطرفين". وأن هذا الاتصال قاد إلى المفاوضات بين ميلنرو سعد زغلول، حيث قدم كل منهما مشروعه للأخر. ولكن نظرا للاختلافات الجذرية بين المشروعين، قطعت المفاوضات. ولذلك حث اللورد ميلنر (في تقريره) حكومته على التسريع بالمفاوضات مع مصر، وذلك لأجل وضع العلاقات بين بريطانيا ومصر على أساس المعاهدة، التي يمكن بموجبها تأسيس استقلال مصر، وتأمين المصالح الستراتيجية البريطانية. ولكن الحكومة البريطانية لم تعتمد مشروع ميلنر، ولكنها اقتنعت بان نظام الحماية لم يُعد علاقة مرضية بين مصر وبريطانيا، وأنه يجب الاعتماد على المعتدلين في إبرام تسوية مع مصر بعد قناعتهم بان الاتفاق مع المتطرفين أمر مستحيل. وبدأت المفاوضات بين عدلي وكيرزون، إلا أن موقف الحكومة البريطانية كان متشدد في المفاوضات لاعتقادها بأن اعتدال عدلي سوف يمكنها من تحقيق الموافقة على مشروعها، إلا إن عدلي إصر على إضافة التحفظات على المشروع البريطاني، وقد أدى هذا الخلاف إلى قطع المفاوضات، وبذلك قد انتهت المرحلة الأولى من مراحل السياسة البريطانية في مصر وهي مرحلة المفاوضات. وبذلك بدأت بريطانيا التفكير في سياسة جديدة تجاه مصر، خاصة بعد أن فشلت في إقناع المعتدلين لقبول مشروعها من دون تحفظات.

٤. أسفر اجتماع اللنبي ومستشاريه مع رئيس الوزراء جورج لويد ووزير الخارجية اللورد كيرزون عن موافقة الحكومة البريطانية على المشروع الذي تقدم به اللنبي الذي أشتمل على وثيقتين، الأولى تتضمن إنهاء الحماية البريطانية على مصر، وإعلان مصر دولة مستقلة ذات سيادة، والتحفظ على أربعة نقاط وهي تأمين الاتصالات للإمبراطورية البريطانية في مصر والدفاع عن مصر ضد أي عدوان خارجي أو تدخل مباشر أو غير مباشر وحماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات ومسالة السودان. أما الوثيقة الثانية تضمنت رسالة إلى السلطان، تعبر عن الرغبة في إزالة سوء الفهم بين الطرفين، وبينت الموافقة على المبادئ المدرجة في برنامج ثروت مثل أعادة دائرة

وزير الخارجية، وتحقيق التمثيل السياسي والقنصلي لمصر، وإنشاء برلمان له حق الأشراف والرقابة على السياسة والإدارة في الحكومة الدستورية. وفي 15 آذار 1922، أعلن الملك فؤاد استقلال مصر، ولكن في اليوم نفسه أبلغت الحكومة البريطانية الدول الأجنبية بان أي محاولة للتدخل في شؤون مصر تعتبر عملا غير ودي. وبذلك يعني أن مصر وفقا للتفكير السياسي البريطاني لاتزال تحت سيطرتها. وبالتالي يمكننا القول بان الإعلان البريطاني عن الاستقلال لم يمنح الاستقلال كاملاً بمجرد أن أعطت بريطانيا الحق لها في التدخل في شؤون مصر في أي وقت لحماية مصالحها هناك. فقد قدمت التحفظات الأربعة الذريعة لبريطانيا للتدخل في شؤون مصر في أي وقت، ومثال على ذلك تدخلها بإجراء التعديلات الفعلية على بعض مواد الدستور المصري لعام 1923 وإسقاط وزارة سعد زغلول الدستورية عام 1924.

٥. لقد نتج عن السياسة البريطانية في مصر بصياغة دستور ١٩٢٣، الذي حصل الملك، في ضوئه، على صلاحيات كثيرة على حساب حقوق الناس، وقد عُدّلت الكثير من نصوص الدستور لمنح مزيد من السلطات إلى الملك. وضغطت بريطانيا على الوزارة المصرية بإجراء تعديلات على مشروع الدستور وبالذات النصوص التي تتعلق بالسودان بالرغم من احتجاج القوى الوطنية. وبذلك بلغت السياسة البريطانية غايتها في تعميق الشقاق بين الأطراف الوطنية في مصر، وإدخال قوة جديدة وهي القصر في ساحة الصراع السياسي الداخلي، كوسيلة لإقامة التوازن بين هذه القوى المتنازعة على النفوذ السياسي. وكان هذا قد أعطى بريطانيا القدرة على التحكم في مصر من أجل حماية مصالحها.

٦. لقد نتج عن النظام السياسي الجديد على الحياة السياسية في مصر بتشكيل الوزارة الدستورية بعد أجراء الانتخابات الدستورية، وحاولت بريطانيا أن تؤمن مصالحها بشكل أكثر عن طريق المفاوضات، ولذلك أجرت بريطانيا مفاوضاتها مع الحكومة المصرية أي مفاوضات سعد-ماكدونالد، إلا أنها باءت بالفشل، ويبدو أنه بعد نجاح الحركة الوطنية في تشكيل الحكومة وحصول سعد زغلول على تأييد الرأي العام من جميع المصريين، جعلهُ يعتقد بأنهُ سوف يفوز بالاستقلال الكامل لبلاده في المفاوضات. ولكنهُ لم تكن لديه أي فكرة عن نوايا السياسة البريطانية تجاه مصر والتي وضعت في اجتماع ماكدونالد مع السير لي ستاك وكبار مسئولي وزارة الخارجية البريطانية والتي بينت الوضع

الخطير في مصر والسودان والستراتيجية البريطانية هناك. وقد وضعت الحكومة البريطانية خطط وضوابط الإجراءات التي ستتخذها لتغيير الحالة في مصر والسودان في أي وقت مناسب والذي قد يكون مفيداً لمصالحها الستراتيجية. وقد تم ذلك للحكومة البريطانية في 19 تشرين الثاني، عند اغتيال السير لي ستاك حاكم السودان في القاهرة، مما أدى إلى استقالة سعد وبذلك سقوط الحكومة الدستورية.

٧. لقد ركزت السياسة البريطانية في هذه المرحلة على تشجيع الخلاف بين القصر والقوى الوطنية، حيث أن الملك لم يكن راضيا على إصدار دستور 1923 لكونه لا يتفق مع نواياه واتجاهاته في الحكم للانفراد بمقاليد السلطة بالبلاد، كما انه لا يريد مشاركة البرلمان في الحكم على وفق النظام الدستوري. فأستغل تركيز بريطانيا في سياستها ضد الوفد وحكومته، وضعف الأحزاب السياسية في مصر وعدم قدرتها على مواجهة القصر أو السلطات البريطانية. ولذلك عملت قوى القصر بأحداث الانقلابات الدستورية الثلاث، والتي حُل فيها مجلس النواب ومجلس الشيوخ، وتولي الملك السلطة التشريعية بمراسيم تكون لها قوة القانون، وعطل عدد من نصوص الدستور في الانقلاب الثاني. وتميز الانقلاب الثالث بعودة تمرد القصر على الحكم الديمقراطي، وجاء بدستور ١٩٣٠ الذي أتاح للملك فؤاد سلطات واسعة الذي فرض أرادته على سائر قوى الصراع السياسي طيلة عمر ذلك الانقلاب. وقد صرح المندوب السامي بأنه سوف ينهي دور انعقاد البرلمان في ٢١ تموز على أن يدعى البرلمان للانعقاد في تشرين الثاني حيث يستطيع صدقي أن ينشئ دستورا جديدا وقانونا جديدا للانتخابات. ويبدو أنه جاء على ضوء اتفاق بين صدقي والملك والسلطة البريطانية للقضاء على الأغلبية الوفدية البرلمانية، ليتسنى للملك إقامة ديكتاتورية السراي ويتسنى للانكليز توقيع أتفاق ١٩٣٠ (محادثات النحاس-هندرسون).

٨. اتخذت الحكومة البريطانية سياسة جديدة لها وهي "سياسة التعاون المشترك" وقد نجحت في عقد معاهدة ١٩٣٦، واستطاعت تهدئة الانتفاضة الوطنية بالسماح بعودة دستور ١٩٢٣، وتمكنها من مواجهة الأزمة الدولية، وحماية مصالحها في مصر من خلال سياستها الجديدة. وبالرغم من تغير الوضع القانوني لبريطانيا في مصر، على وفق هذه المعاهدة، إلا أن دورها الفعلي لم يتغير. مارست الحكومة البريطانية ضغوطاً أثناء الحرب العالمية الثانية على الحكومة المصرية لدخولها الحرب وحتى انتهى الأمر بإعلان حكومة النقراشي الحرب على ألمانيا واليابان في ٢٦ كانون الثاني ١٩٤٥. وأن ما

نتجت عنه الحرب من آثار على الناحية الاقتصادية والاجتماعية في مصر، طلبت الحكومة المصرية التفاوض مع الحكومة البريطانية من أجل جلاء قواتها من مصر ووحدة مصر والسودان. وعقدت المفاوضات بين صدقي- بيفن في لندن إلا أنها تعثرت وأعلنت مصر عن قطعها وإحالة القضية إلى منظمة الأمم المتحدة. بذلت بريطانيا جهودا كبيرة لكسب تأييد الدول الأعضاء في مجلس الأمن وخصوصا الولايات المتحدة وبالتالي فشلت مشروعات القرارات التي قدمت لمجلس الأمن لحل القضية المصرية، وإعلان المجلس بقاء القضية المصرية على جدول أعماله. واستمرت بريطانيا باعتماد سياسة التوازن السياسي والمماطلة حتى إعلان مصطفى النحاس في ٨ تشرين الثاني بإلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتي ١٨٩٩ والامتيازات التي تمتعت فيها القوات البريطانية. لكن لم تعترف بريطانيا بقرار الإلغاء وأعتبره قرارا غير قانوني وتمسكت بحقوقها وفقا لهذه الاتفاقيات. وأستمر الموقف البريطاني الرافض لإلحاح الملك على الاعتراف الشكلي بالتاج المصري على السودان برغم الضغوط الأمريكية للاستجابة لهذا الطلب حتى قيام ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢.

٩. وحينما نجح الضباط الأحرار بقيادة جمال عبد الناصر في تثبيت أنفسهم داخل السلطة، أعلنوا عن حل جميع الأحزاب السياسية التي تعمل في مصر ومصادرة جميع أموالها، وأعلنوا عن قيام حزبهم وهو "هيأة التحرير"، وبعد إعلان دستور ١٩٥٦، حلَّ الاتحاد القومي محل هيأة التحرير، لكي يكون تنظيماً يضم جميع طبقات واتجاهات الشعب، (١٧٠) والغي مجلس قيادة الثورة في عام ١٩٥٦ الذي انتقلت صلاحياته إلى رئيس الجمهورية لكونه رئيس الدولة وأعلى سلطة تنفيذية في مصر. وفي المؤتمر الوطني للقوى الشعبية في أيار ١٩٦٢ قدم رئيس الجمهورية السابق جمال عبد الناصر ميثاق العمل الوطني، الذي تضمن وجوب إنشاء الاتحاد الاشتراكي العربي... ونصت المادة الخامسة من الدستور الحالي الصادر سنة ١٩٧١ قبل التعديل على أن "الاتحاد الاشتراكي العربي هو التنظيم السياسي الذي يمثل بتنظيماته القائمة على أساس مبدأ الديمقراطية تحالف قوى الشعب..."

لقد ساد اتجاه بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، بضرورة تغيير وضع الحياة السياسية القائم على أساس التنظيم الحزبي الواحد، وإلى الانفتاح اقتصاديا وسياسياً. وقد بدأ الرئيس السابق أنور السادات ذلك في أيلول

١٩٧٤، وبعدها أنشئت تنظيمات وهي تنظيم مصر العربي الاشتراكي، وتنظيم الأحرار الاشتراكيين، وتنظيم التجمع الوطني التقدمي الوحدوي. وفي ١١ تشرين الثاني ١٩٧٦ أفتتح رئيس الجمهورية الدورة البرلمانية الأولى والتي أعلن فيها عن تحويل هذه التنظيمات إلى أحزاب سياسية. وهنا يمكننا أن نعاين مقدار العودة إلى مفردات ومضامين التعددية السياسية في دستور ١٩٢٣، التي كانت معتمدة من قبل النظام السياسي البرلماني المصري في العهد الملكي، والمنشأة في ظل الوجود البريطاني حينها، وفي ذلك ما يدل على هجاء ضمني من قبل الرئيس السادات لتجربة الحزب الواحد التي أرساها عبد الناصر في الخمسينيات، ولإيجاد حل عملي للازمة السياسية للنظام الحاكم في تعاملاته مع قوى المعارضة في السبعينيات، بصرف النظر عن قناعة السادات الإيديولوجية بقيم الليبرالية. ولهذا قد صدر قانون بنظام الأحزاب السياسية المرقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧، الذي أدخلت عليه تعديلات عدة فيما بعد. وذلك في ٢٢ أيار ١٩٨٠، عُدلت المادة الخامسة من دستور ١٩٧١،وأصبحت تنص على أن "يقوم النظام السياسي في جمهورية مصر العربية على أساس تعدد الأحزاب... وينظم القانون الأحزاب السياسية". أيضاً انه على الرغم من تغيير نظام الحكم الملكي في مصر بمجيء العسكر في ٢٣ تموز ١٩٥٢، فإن الدستور المصري لسنة ١٩٢٣ لم يُلغَ إلا في كانون الأول من السنة ذاتها. وبما أن النظام الجديد أراد أن يضفي على حكمه إطاراً قانونياً، فقد أصدر الدستور المؤقت والذي نص على أن قائد الثورة سيمارس مسؤوليات السلطة العليا من خلال مجلس قيادة الثورة، وأستمر هذا الدستور حتى إعلان دستور ١٩٥٦،الذي يتوجب قوله في هذا السياق؛ إن النصوص الموضوعية المتعلقة بنظام الحكم هي التي جرى إسقاطها، إلا أن النصوص الدستورية من ناحية الشكل والنصوص الخاصة بحقوق وحريات الأفراد لدستور ١٩٢٣، بقي معمولاً فيها في مدة حكم عبدالناصر وما تلاها. أن الثورة المصرية لم تؤثر على التشريعات العادية المتنوعة مثل القانون المدني والقانون الجنائي والقانون التجاري وغيرها من القوانين، التي تظل قائمة إلى أن يحين إلغائها بالطرق العادية لإلغاء القوانين، وبالتالي يعود بقاء هذه القوانين والتشريعات العادية بعد قيام الثورة إلى عدم تعلقها بالتنظيم السياسي للدولة، ولم تكن الثورة موجهة ضدها، ومن ناحية أخرى يعَدّ بقاء هذه القوانين نتيجة طبيعية ومنطقية لمبدأ استمرارية وجود

الدولة بغض النظر عن تغيير شكلها أو نظام حكمها. وهذا ما ينطبق على مصر حيث ما يزال العديد من القوانين التي صدرت قبل قيام الثورة ١٩٥٢ نافذة لحد الآن. ولكن ما يبرر العودة التالية للتعددية السياسية، وهذا هو المهم؛ هو اعتراف ضمني لاحق بالإخفاق السياسي الذي مرت فيه حكومة عبد الناصر بعد الثورة، فهي حكومة، كما يبدو كانت مسكونة برهاب الآخر، ليس المحتل البريطاني، أو الملك ووزارات القصر وحسب، بل حتى ذلك الرهاب من قوى المعارضة الوطنية المرافقة للثورة، على اختلاف خطاباتها يمينية كانت أم يسارية. ولذلك فإن العودة إلى مسار الليبرالية السياسية ولو جزئياً في السبعينيات، يشير إلى التماعات كان قد سبق العمل فيها في بواكير تلك التجربة الليبرالية الملكية، التي أجهزت على مكتسباتها مقدمات ثورة تموز وعلى ما يبدو فأن المعطيات الكولنيالية البريطانية في إرساء الممارسة الليبرالية عبر دستور ١٩٢٣، لم يستوعبها الواقع السياسي المصري في حينها، وإن قيام تنظيم جبهوي يقوده جماعة من الضباط بالثورة على حقبة سياسية ليبرالية برمتها، عبَّر عن حالة خلط في مضمون التغيير الثوري بين الأداء السياسي للتجربة الليبرالية وبين التجربة الليبرالية ذاتها. وليس أدل على ذلك؛ من العودة اللاحقة إلى تبني قيم الليبرالية في التعددية الحزبية من جديد.

(الهوامش)

1. Wingate, R., Wingate of the Sudan, London, 1955, p.228 and FO 407/184 No.34 Sir R. Wingate to Balford Cairo, 8th November 1918.
2. Kedourie, E., *The Chatham House Version and other Middle Eastern Studies*, London: Weidenfeld& Nicolson, 1970, p.90 and Wingate, R., ibid, p.226.

٣. أبو الفتح: المسألة المصرية والوفد، القاهرة، بدون تاريخ ص ٤٣، ، الأخبار، ١٦ مارس ١٩٦٩ ص ٤ .و مذكرات محمد كامل سليم

4. FO 407/184 No.55 Sir M. Cheetham to Earl Curzon, Cairo, 24th February 1919.
5. FO 407/184 No.64 Sir M. Cheetham to Earl Curzon, Cairo, 6th March 1919 and FO 407/184 No.65 Earl Curzon to Sir M. Cheetham, FO. 7th March 1919 and FO 407/184 No.69 Sir M. Cheetham to Earl Curzon Cairo, 9th March 1919.
6. Chirol, Valentine, *The Egyptian Problem*, London, 1920, p.193 and Berque, Jacques, Egypt Imperialism and Revolution,Translated by Jean Stewart, London, 1972, p.301.
7. Wavell, Viscount, *Allenby in Egypt*, London, 1943, p.44.
8. FO 407/184 No.327 Earl Curzon to Sir E. Allenby, FO., 16th May 1919.
9. Abu al-Fatih, M, *Al-Mas'ala al-Misriyyahwa al-Wafd*, Cairo, n.d., pp92-93.
10. Lloyd, George, *Egypt since Cromer*, Vol.2, London, 193, pp.354-355 and Chirol, op cit., p.255.
11. FO 848/25-D Report of the Special Mission to Egypt 1921, p.18.
12. FO 848/25-A No.1 Lord Millner to SaadZaghlul (Subject: mission's draft "some heads of proposed agreement"), 17th July 1920 and FO 848/25-A

No.2. SaadZaghlul to Lord Millner, Encloses draft treaty of 16 clauses, purporting the same ground, 17 July 1920.

13. Ufford, Letitia Wheeler, *The Milner Mission to Egypt,1919-1921, the search for a co-operative class*, unpublished Doctoral Dissertation, Columbia University, 1977, pp.267-268
14. FO 848/25-D Report of the Special Mission to Egypt 1921, p.36.
15. FO 848/25-D Report of the Special Mission to Egypt 1921, p.39 and Sir Valentine Chirol Papers, The Middle East Centre, St Antony's College, Oxford.
16. FO 407/188 Enclosure 1. In No.222. High Commissioner to the Sultan, Cairo, 26th February 1921.
17. Wavell, op cit., P.66; Elgood, P. G, *The Transit of Egypt*, London, 1928, pp.279-280

محمود العقاد: سعد زغلول، القاهرة ١٩٣٦، ص ٣٧٠-٣٧١ وأحمد أمين، حياتي، القاهرة ١٩٥٠، ص ٢٠٢.

18. Egypt No. 1. 1922 (Cmd. 1592) No. 4. Pp.4-8, "Despatch from Sir E. Alleby to Earl Curzon, Cairo, 6 December 1921".
19. Egypt No.1. 1922 (Cmd. 1592) No.7. pp.9-10, " Despatch from Sir E. Allenby to Earl Curzon, Cairo, 11 December 1921".
20. Foreign Office (FO) 407/191 No. 41. Sir E. Allenby to Lord Curzon, Cairo, 7 December 1921.
21. FO 407/191 No.45. Sir E. Allenby to Earl Curzon, Cairo, 12 December 1921.
22. Egypt No.1. 1922 (Cmd. 1592) No.9. p.9. "Despatch from Sir E. Allenby to Earl Curzon, Cairo, 12 December 1921".
23. Egypt No.1. 1922 (Cmd. 1592) No.10. p.12, "Despatch from Earl Curzon to Sir E. Allenby, FO., Cairo, 15 December 1921", and FO 407/191 No.47 Sir E. Allenby to Earl Curzon, Cairo, 20 December 1921.
24. Lloyd, George, *Egypt Since Cromer*, Vol.2, London, 1933, p.53

25. Al-Rafi'ai, Abed al-Rahman, *Fi A'qab al-Thawrah al-Misryyah*, Vol.1, Cairo, 1959, p.29.
26. FO 407/191 No. 47 Sir E. Allenby to Earl Curzon, Cairo, 20 December 1921.
27. FO 407/191 No.48 Sir E. Allenby to Earl Curzon, Cairo, 21 December 1921.
28. Al-Rafi'ai, op cit, p.29.
29. FO 407/191 No.53 Earl Curzon to Sir E. Allenby, FO., 23 December 1921.
30. FO 407/191 No.50 Sir E. Allenby to Earl Curzon, Cairo, 23 December 1921; FO 407/191 No.52 Sir E. Allenby to Earl Curzon, Cairo, 23 December 1921 and Al-Rafi'ai, op cit., p.30.
31. FO 407/192 No.15 Sir E. Allenby to Earl Curzon, Cairo, 12 January 1922.
32. FO 407/192 No.15 Sir E. Allenby to Earl Curzon, Cairo, 12 January 1922 and FO 407/ 191 No. 56 Sir E. Allenby to Earl Curzon, Cairo, 25 December 1921.
33. Al-Rafi'ai, *op cit.*, pp.32-33.
34. FO 407/192 No.34 Sir E. Allenby to Earl Curzon, Cairo, 23 January 1922.
35. Al-Rafi'ai, *op cit.*, p.38.
36. FO 407/192 No.14 Sir E. Allenby to Earl Curzon, Cairo, 12 January 1922; FO 407/192 No.15 Sir E. Allenby to Earl Curzon, Cairo, 12 January 1922; and FO 407/192 No.16 Sir E. Allenby to Earl Curzon, Cairo, 12 January 1922.
37. FO 407/192 No.34 Earl Curzon to Sir E. Allenby, FO., 24 January 1922.
38. FO 407/192 No.41 Earl Curzon to Sir E. Allenby, FO., 28 January 1922 and FO 407/192 No.42 Earl Curzon to Sir E. Allenby, FO., 28 January 1922.
39. Lloyd, George, op cit., p.58.
40. Wavell, Viscount, Allenby in Egypt, London, 1943, p.72
41. Wavell, Viscount, ibid., p.73.

42. FO 407/192 Enclosure 2 in No.73 Earl Curzon to Sir E. Allenby, FO, 21 February 1922.
43. FO 407/192 Enclosure 1 in No.73 Earl Curzon to Sir E. Allenby, FO, 21 February 1922.
44. Dar al-Watha`iq al-Misriyyah, Mahafiz ‘Abdin, al-Masalah al-Misriyyah Min 1915-1924, Mahfaza 1/363.
45. Rowlatt, Mary, A Family in Egypt, London, 1956, p.131 and Dar al-Watha`iq al-Misriyyah, ibid.
46. FO 407/192 No.120 “Despatch from Curzon to His Majesty’s Representatives abroad Respecting the Status of Egypt”, FO., 15 March 1922; and Egypt No.2 (CMD. 1617), pp.2-3.
47. FO 407/193 No.53 Sir E. Allenby to Earl Curzon, Cairo: 24 May 1922; Colonel Charles Ryder Papers (The Head of CID in Egypt), the Middle East Centre, St Antony’s College, Oxford; Lloyd, G., op cit., 64-69; Wavell, V., op cit., p.89; and al-Rafi’ai, op cit., pp. 65-66.
48. Sidqi, Ismail, Mudhakkirati, Cairo: 1950, p.27.
49. Al-‘Aqqad, ‘Abass M, Sa’dZaghlul, SiratWaTahiyat, Cairo: 1936, p.419.
50. Egypt: Lajnat al-Dustur, Majmu’at al-Lajinah al-‘Amah, Mahdr al-Jalsah al-Ulah, Fi 11 April 1922, p.3; and Merriam, Kathleen Howard, The Role of Leadership in Nation-Building Egypt 1922, unpublished PhD, Indiana University, 1971, p.174.
51. Ramadan, Abed al-‘Azim, Tatawur al-Harakah al-Wataniyyah Fi Misr, Cairo: 1983, pp.374-376.
52. FO 407/194 No.47 Sir E. Allenby to Earl Curzon, Ramleh, 11 August 1922.
53. Merriam, Kathleen H., op cit., p.212 and Al-Rafi’ai, op cit., p.74.
54. Landau, J. M., *Parliaments and Parties in Egypt*, New York, 1979, p.172.
55. Shafiq, Ahmed, HawliyatMisr al-Siyasiyyah, al-Tamhied, Vol.3, Cairo: Matba’atshafiq Pasha, 1928, p.349.
56. Egypt: Lajnat al-Dustur, op cit., pp.232, 237.

57. Lord Allenby Letters, the Middle East Centre, St Antony's College,Oxford, p.91.
58. Lloyd, George, op cit., p.72.
59. Al-Rafi'ai, *op cit.*, p.74.
60. FO 407/196 No.51 Sir E. Allenby to Earl Curzon, Cairo, 26 January 1923; and FO 407/196 No.54 Sir E. Allenby to Lindsay, Cairo, 3 February 1923.
61. Al-Rafi'ai, op cit., p.92.
62. Al-Rafi'ai, ibid., pp.91-92.
63. Ramadan, A., op cit., p.386.
64. Shafiq, Ahmed, op cit., pp.424-425.
65. Al-Rafi'ai, op cit., pp.97-99.
66. Ramadan, A., op cit., pp.391-392.
67. Egypt: Lajnat al-Dustur, Mashru'a al-Dustur, Cairo: al-Matba'ah al-Amiriyyah, 1924, pp.231-233.
68. Ibid., pp.232-233; and Kedourie, Elie, "The Genesis of the Egyptian Constitution of 1923", in Political and Social Changes in Modern Egypt, (edited by Holt, P. G.,), London, 1968, pp.360-361.

٦٩. عبدالعظيم رمضان، تطور الحركة الوطنية في مصر، ص ٣٩٥-٣٩٦.

70. Egypt: Lajnat al-Dustur, 1924, p.231; and Egyptian Constitution for 1923: Article 9.
71. Ramadan, A., op cit., p.393.
72. Al-Rafi'ai, A, op cit., pp.125-128.
73. Allenby Papers, the Middle East Centre, St Antony's College, Oxford; Sir Bertram Hornsby Papers, the Middle East Centre, St Antony's College, Oxford and Royal Institute of International Affairs, Great Britain and Egypt 1914-1951, London, 1952, p.9.
74. Wavell, op cit., p.103.
75. Newman, E. W., op cit., p. 249.
76. MudhakkiratSa'dZaghlul, Kurras No. 47, pp.2779-2789.

77. Ibid., P.2790.
78. MudhakkiratSa'dZaghlul, Kurras No.47, p.2791.
79. Egypt: Majlis al-Nuwwab, Tenth Session on May 10th 1924, p.299.
80. Egypt, Majlis al-Nuwwab, 23rd session, 23rd June 1924, p.661, and Warburg, G. R., Egypt and the Sudan, p.75.
81. Paeliamentary Debates, Official Reports, House of Lords, Fifth Series, vol.57, session 28th March, 30th June 1924, p.986-988.
82. FO 407/199 No 6. Allenby to MacDonald, Alexandria, 2nd July 1924.
83. FO 407/198 No. 245 Allenby to MacDonald, Alexandria, 29th June 1924.
84. FO 407/199 No.192 MacDonald to Allenby, Foreign Office, 1st July 1924; FO 407/199 No. 194 Allenby to MacDonald, Cairo, 14th July 1924; FO 407/199 Enclosure 1 in No.194 Allenby to Zaghlul Pasha, The Residency, Ramleh, 3rd July, 1924; FO 407/199 Enclosure 2 in No.194 Zaghlul Pasha to Allenby, Cairo, 6th July 1924; FO 407/199 No. 195 MacDonald to Allenby, Foreign Office, 14th July 1924; FO 407/199 No. 198 Allenby to MacDonald, Alexandeia, 28th July 1924, and FO 407/199 No.199 MacDonald to Allenby, Foreign Office, 31st July 1924.
85. FO 407/199 No. 126 Kerr to MacDonald, Alexandria, 15th August 1924; FO 407/199 No. 128 Note by Sir Eyre Croue (Enclosure in No. 128) Mohammed Fehmy Hussein Bey to MacDonald, London, 16th August 1924.
86. FO 407/199 No.131 MacDonald to Kerr, FO, 18th August 1924.
87. FO 407/199 No.137 Egyptian charge de' Affaires to MacDonald, Legation Royale de' Egypt, Londres, le' 22 Aout 1924; FO 407/199 No. 147 MacDonald to Kerr, F.O., 28th August 1924; FO 407/199 No.114 Record of conference held in the Room of the Secretary of State at the Foreign Office on 13th August at 11. A.M., and FO 407/199 No. 206 Zaghlul Pasha to MacDonald, Legation Royal de' Egypt, Paris le' 29 Aout 1924.
88. For more details see: FO 407/199 No.214 Record to Conference held at 10 Downing Street on Tuesday, 23rd September 1924.

89. FO 407/199 No. 216 Record of Conference held at 10, Downing Street on 25th September 1924.
FO 407/199 No. 217 MacDonaldto Zaghlul Pash, FO, 25th September 1924 and FO 407/199 No.218 Zaghlul Pasha to MacDonald, Claridges Hotel, Brook Street, 26thSeotember 1924.
90. FO 407/199 No.220 Record of Second Conference held at 10 Downing Street on 29thSeotember 1924 and FO 407/199 No. 222 memorandum respecting a draft agreement between Great Britain and Egypt, FO., 1st October 1924.
91. Fo 407/199 No. 224 Record of third Conference held at 10 Downing Street on 3rd October 1924.
92. FO 407/199 No. 225 MacDonald to Allenby, F.O. 7th October 1924, and Egypt No.1. 1924 (Cmd 2269) FO. 7th October 1924.
93. FO 407/199 No. 225 MacDonald to Allenby, F.O. 7th October 1924, and Egypt No.1. 1924 (Cmd 2269) FO. 7th October 1924.

٩٤. عبدا لرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية، الجزء الأول، ط١ ، القاهرة، ١٩٤٧ ، ص ٢٠٨-٢٠٩ .

٩٥. عبد الرحمن الرافعي، المصدر السابق، ص ٢١٥-٢١٨ .

٩٦. أحمد عبد الرحيم مصطفى، تاريخ مصر السياسي منذ الاحتلال حتى المعاهدة، القاهرة، ١٩٦٧ ، ١٧١.

٩٧. عمر طوسون، مذكرة بما صدر عنا منذ فجر الحركة الوطنية، الطبعة الثالثة، القاهرة، ١٩٣٠ ، ص ٧٩ .

98. Royal Institute of International Affairs: Information Paper, No.19, Great Britain and Egypt (1914-1951), London, 1952 p.10; George Lloyd, Egypt since Cromer, vol.2, London, 1934, pp.161-162; and FO 407/202: No.58 Dispatch No.274, Lloyd to Chamberlain, 5th June 1926.

99. FO 407/206: No.136, Lloyd to Chamberlian, 26 June 1928, Telegram No. 331 confidential.
100. Royal Institute of International Affairs: Information Paper, No.19, Great Britain and Egypt (1914-1951), London, 1952 p.٢١.
١٠١. أحمد شفيق، حوليات مصر السياسية، الحولية الخامسة ١٩٢٨ ، القاهرة ١٩٣٠، ص ٨١٩-٨٢٠، عبدا لرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية، الجزء الثاني، القاهرة، ١٩٤٧، ص٥١.
102. FO 407/212 No.13 Loraine to Henderson, 8th July 1930, Dispatch No.306.
103. FO 407/212 No.13 Loraine to Henderson, 8th July 1930, Dispatch No.306.
104. FO 407/212 No. 76 Same to Same, 7th July 1930, Dispatch No. 706 Secret.
105. Royal Institute of International Affairs: Information Paper, No.91, Great Britain and Egypt (1914-1951), London, 1952 p.30.
١٠٦. الدستور المصري وقانون الانتخاب: ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠، القاهرة: ١٩٣٠.
١٠٧. الدستور المصري وقانون الانتخاب: ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠، القاهرة: ١٩٣٠.
108. FO 407/212 No.164 Hoar to Henderson, 25thOctober 1930, Dispatch No.995.
109. FO 407/217 (111) Enclosure in No. 18 Leading Personalities in Egypt, 5th February 1934.
110. FO 407/212 No. 600, A Memorandum by C. Campbell, enclosure 2, 21st June 1930.
111. FO 407/212 No. 95Loraine to Henderson, 16th August 1930,Dispatch No. 807.
112. FO 407/219 Memorandum by H. Godwin, FO. Concerning Anglo-Egyptian Relations, June 1929- December 1934, 9th April 1936.
113. [1] FO 407/218 Telegram No.656 Lampson to the Secretary of State for Foreign Affairs, 10th December 1935.

114. FO 407/218 Telegram No. 664 Lampson to the Secretary of State for foreign Affairs, 12th December 1935.
115. FO 407/219 No. 15 Lampson to Eden, 22nd January 1936, Telegram No.62.
116. FO 407/219 No. 20 Lampson to Eden, 26th January 1936, Telegram No.81.
117. FO 407/219 No.14 Lampson to Eden, 20th January 1936, Telegram No.52.
118. FO 407/219 No.14 Lampson to Eden, 20th January 1936, Telegram No.52.

١١٩. محمد حسنين هيكل: مذكرات في السياسة المصرية، ج١، القاهرة ١٩٥١، ص٣٩٧، عفاف لطفي السيد: تجربة مصر الليبرالية١٩٢٢- ١٩٣٦، القاهرة ١٩٨١، ص٢٦٦.

120. FO. Treaty of Alliance between His Majesty in respect of the United Kingdom, and His Majesty the King of Egypt, London, August 1936.
121. FO 407/218 personal and confidential letter from Campbell to Lampson, FO 14th December 1935.
122. FO 407/219 No.25 Eden to Lampson, 16th January 1936.

١٢٣. محمد شفيق غربال، تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٢، ص ٢٧٥-٢٧٦.

عبد العظيم رمضان، تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩١٨-١٩٣٦، القاهرة: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٦٨، ص ٧٩٠.

١٢٤. لمزيد من التفاصيل أنظر: محمد شفيق غربال، تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٢، ص ٢٨١-٢٨٣.

125. For more details see: FO 407/219 Nos. 438 and 440, Lampson to Eden, 16th May 1936; FO 407/219 No.66 Lampson to Eden, 9th July 1936; FO 407/219 No.123 Lamson to Eden, 26th November 1936 and FO 407/219 No.209 Lampson to Eden, 16th February 1937.

126. FO 407/223, No.41, Lampson to Halifax, 16/1/1939 and FO 407/224, No. 515, Lampson to Halifax, 13/6/1940.

127. FO 407/223 No.1060, C.Bateman to Halifax, Alexandria, 24th August 1939, enclosure (Bateman to Aly Maher).

١٢٨. حسن يوسف، القصر ودوره في السياسة المصرية ١٩٢٢-١٩٥٢، مذكرات حسن يوسف، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، ١٩٨٢، ص ١٠٤.

١٢٩. عبد الرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة ج٣، مرجع سابق ، ص ٧٣-٧٥.

130. For more details see: FO 407/223 No.562 Lampson to Halifax, 8th September 1939; FO 407/223 Lampson to Halifax, Nos.557, 8th September 1939, and 570, 9th September 1939, and 599 (confidential), 16th September 1939, and FO 407/224 No.488, Lampson to Halifax, 11th June 1940. Also, FO 407 223 Halifax to Lampson, No.669, 15th September 1939, and FO 407/224 No.435, Halifax to Lampson, 10th June 1940.

١٣١. عبد الرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة ج٣، ص ٨٣، و

Churchill, Winston S., The Second World War, The Grand Alliance, vol.3, Boston: HoghtonMiffin Co., 1950, pp.253-267, and Evans, Trefor (ed.) The Killearn Diaries 1934-1946, (The Diplomatic and Personal Record of Lord Killearn (Sir Mile Lampson), High Commissioner and Ambassador to Egypt, London: Sidgwick and Jakson, 1972, Pp.157-158, 163, 166-167.

132. FO 371/27429 Secret Letter from A. B. Cunningham to Lampson, 14th December 1940.
133. FO 371/45918 Top Secret 'Record of conversation with the King of Egypt at Minister Resident's Villa, Cairo, by Killearn, present from British side: The Prime Minister (Churchill), the Secretary of State for foreign Affairs (Eden), and the British Ambassador at Cairo (Killearn), 17th February 1945.

١٣٤. عبدالرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة ج ٣ ، مصدر سابق، ص ١٥٢.

135. ChalesIssawi, Egypt at Mid-Century. An Economic Survey, Published under the auspices of the Royal Institute of International Affairs, Oxford: Oxford University Press, 1954, pp.258-271.

١٣٦. يونان لبيب رزق، الأحزاب المصرية قبل ١٩٥٢، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، ١٩٧٧، ص ٤٣-١٠٩.

137. FO 371/ 45927 No.1441, Bowker to Bevin, "General Political Review, 1945", 27th October 1945, p.7.

١٣٨. عبد الرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة ج٣، ص ١٧٨-١٧٩، وطارق البشري، الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥-١٩٥٢، القاهرة: دار الشروق، ١٩٥١، ص ٢٥.

139. FO 371/53282 No.36 Killearn to Foreign Office, 9th January 1946.
140. FO 371/53282 Cabinet Paper (46) 17, Secret memorandum by Bevin, "Revision of the Anglo-Egyptian Treaty of 1936" 18th January 1946.
141. FO 371/53285 No.330, Bowker to Foreign Office, 25th February 1946 and FO 371/53287 No.416 Bowker to Foreign Office, 6th March 1946 and FO 371/53307 No.23 Campbell to Foreign Office, 22nd July 1946.
142. FO 371/53285 Minute by Bevin to Howe "Negotiations for Revision of Anglo-Egyptian Treaty" 19th February 1946.
143. FO 371/53285, ibid.

144. FO 371/53288 No.543 Campbell to Foreign Office, 24th March 1946 and FO 371/53288 No.531 FO to Campbell, 23rd March 1946 and C.O.S. (46)4th Meeting, 25th March 1946.
145. FO 371/62990, No.220, Campbell to Bevin, "General Political Review", 14/3/1947, p.2-3.
146. For more details see: FO 371/62962 No. J 520/12/16, Secret Minute "Anglo-Egyptian Treaty Negotiations, 1945-47" pp.4-31, 12th March 1947.
147. FO 371/53289 "D.O. (46) 8th Meeting, 18th March 1946.
148. FO 371/53312 No.25 Campbell, UK Delegation, Paris to Bowker, Alexandria, 5th October 1946.
149. FO 371/62962 No. J 520/12/16, Secret Minute "Anglo-Egyptian Treaty Negotiations, 1945-47" pp.15-16, 12th March 1947.
150. FO 371/62962, No. 243, (most immediate and secret), Campbell to FO, 25/1/1947.

١٥١. لمزيد من المعلومات أنظر الوثائق التالية:

FO 371/62990 No.593 Campbell to Bevin, "Egypt: Internal Political Situation", 7th July 1947; FO 371/62976 Campbell to Butler, 20th June 1947; FO 371/62971, Sargent to Bevin "The possibility and desirability of un-seating Nokrashi", 5th May 1947;FO 371/62996 Nos.128, 138, 139, HustounBoswall to FO, Beirut, 24th and 26th February 1947, and FO 371/62968, No.761, Campbell to FO., 24th March 1947.

152. For more details see: FO 372/62996 FO minute "Record of meeting held on the 10th March 1947 to discuss Egyptian appeal to U.N."11th March 1947; FO 371/62967 "Record of meeting held on the 10th March, 1947 to discuss tactics in relation to Egyptian appeal to the UN", 18th March 1947; FO 371/62968 Top secret minute "Note on meeting held in the Lord

Chancellor's room on 28th March to discuss the reference to the UN of the Anglo-Egyptian dispute", and FO 371/62975, secret minute, "Egyptian appeal to UN, Brief No.2. Legal Brief- is the Anglo-Egyptian Treaty of 1936 valid?" 11th June 1947.

153. FO 371/62985 No.2520 Cadogan to FO, New York, 11th September 1947.

154. FO 371/62993 Nos.1863 Bowker to FO, 12th September 1947 and 1275 20th September 1947.

155. FO 371/80606 No.137 Campbell to Bevin, "Report on social and labour affairs in Egypt during 1949" 22nd March 1950.

١٥٦. عبد الرحمن الرافعي، مقدمات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢، الكفاح في القنال- حتى حريق القاهرة- وزارات الموظفين- أسباب الثورة- فاروق يمهد للثورة، القاهرة- مكتبة النهضة المصرية ١٩٦٤. ص ص ١٧-١٨.

157. FO 371/90151,No. 1449, secret dispatch, "Conversation between the Secretary of State and the United States Ambassador", 16/12/1951.

١٥٨. أسعد عبد الرحمن: ثورة البيروقراطية، في كتاب:خمسون عاما على ثورة يوليو ١٩٥٢، بأشراف محمد صابر عرب ورءوف عباس حامد، القاهرة، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٣، ص ١٨٩.

١٥٩. محسن خليل: المصدر السابق، ص ١٦٩ وما بعدها.

١٦٠. المادة ٢٠ من الدستور المصري لسنة ١٩٢٣.

١٦١. أحمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو: مجتمع جمال عبدالناصر، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٨، ص ٢٠٤-٢٠٦.

162. المادة الثالثة من الدستور المصري لسنة ١٩٦٤.

١٦٣. المادة الخامسة من الدستور المصري لسنة ١٩٧١ قبل التعديل

١٦٤. المادة الخامسة من قانون الأحزاب المعدلة بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٠.

١٦٥. عبد الحميد متولي:القانون الدستوري والأنظمة السياسية، ج ١ ، الإسكندرية، ص ٧٧.

١٦٦. محسن خليل: النظم السياسية والقانون الدستوري، الإسكندرية، ١٩٧١، ص ٧٠٩،فؤاد العطار: النظم السياسية والقانون الدستوري، ١٩٦٥-١٩٦٦، ص ٣١٩.

١٦٧. محمد كامل ليله: القانون الدستوري، القاهرة، ١٩٦٣، ص ١٠٨،عبد الفتاح حسن: مبادئ النظام الدستوري في الكويت، الكويت، ١٩٦٨، ص ٨٨، رمزي الشاعر: القانون الدستوري، النظرية العامة والنظام الدستوري في المصري، القاهرة، ١٩٨١، ص ٣٩٥.

١٦٨. يحيى الجمل: النظام الدستوري في جمهورية مصر العربية، القاهرة، ١٩٧٤، ص ٩٩،أبرا هيم عبد العزيز شيحا: القانون الدستوري اللبناني، بيروت، ١٩٨٣، ص ٢٩٤-٢٩٥.

١٦٩. محمد كامل ليله: المصدر السابق، ص ١٠٧،عبد الفتاح حسن: المصدر السابق، ص ٨٩، رمزي الشاعر: المصدر السابق، ص ٣٩٩.

١٧٠. المادة ١٩٢ من الدستور المصري لسنة ١٩٥٦.

المصـــــادر

Unpublished Documents: Public Record Office, London

(الوثائق البريطانية الغير منشورة في مركز الوثائق البريطاني في لندن)

FO 407/184 Nos.34, 55, 64, 69, 327.
FO 407/188 Nos.222.
FO 407/191 Nos. 41, 45, 48, 50, 52, 53, 56.
FO 407/192 Nos.15, 34, 41, 42, 73, 120.

FO 407/193 No. 53.
FO 407/194 No.47.
FO 407/196 Nos. 51, 54.
FO 407/198 No. 245.
FO 407/199 Nos.6, 192, 194, 195, 199. 126, 128, 131, 137, 147, 114, 206, 216, 217, 220, 222, 224, 225.
FO 407/206 No. 136.
FO 407/202 No.58.
FO 407/212 Nos. 13, 76, 164, 600, 45.
FO 407/217 No.111.
FO 407/218 Nos. 656, 664.
FO 407/219 Nos. 15, 20, 14, 25, 438, 440, 66, 123, 209.
FO 407/223 Nos. 1060, 562, 557, 570, 599, 669.
FO 407/224 Nos. 488, 435.
FO 371/ 277429.
FO 371/ 45918.
FO 371/45927 No. 1441.
FO 371/ 53282 Nos. 36, 46.
FO 371/53285 No. 330.
FO 371/ 53287 No. 416.
FO 371/53307 No.23.
FO 371/53288 Nos. 543, 531.
FO 371/62962 No. J520/12/16.
FO 371/53289 D. O. (46).
FO 371/53312 No.25.
FO 371/62990 No.593
FO 371/62971
FO 371/62996 Nos.128, 138, 139
FO 371/62968, No.761

FO 371/62967
FO 371/62975
FO 371/62985 No.2520
FO 371/62993 Nos.1863
FO 371/80606 No.137
FO 848/25-D Report of the Special Mission to Egypt 1921
FO 848/25-A No.1 Lord Millner to SaadZaghlul (Subject: mission's draft "some heads of proposed agreement").
FO 848/25-A No.2. SaadZaghlul to Lord Millner, Encloses draft treaty of 16 clauses, purporting the same ground.

Unpublished Documents: Cairo, Egypt (وثائق غير منشورة: القاهرة، مصر)

Dar al-Watha`iq al-Qawmiyyah Fi al-Qal'ah (دار الوثائق القومية المصرية)

١. دار الوثائق المصرية، محافظ عابدين، المسائلة المصرية من ١٩١٥-١٩٢٤، محفظة ٣٦٣/١.
٢. مذكرات سعد زغلول.
٣. مذكرات محمد كامل سليم.

Collections of Private Papers

1. St Antony's College, Oxford, U.K.

1. Lord Allenby Letters, the Middle East Centre, St Antony's College,Oxford.
2. Sir Valentine Chirol papers.
3. Colonel Charles Ryder Papers (The Head of CID in Egypt), the Middle East Centre, St Antony's College, Oxford.
4. Sir Bertram Hornsby Papers, the Middle East Centre, St Antony's College, Oxford.
5. Killearn Diaries, Diaries of Lord Killearn (Miles Lampson), the Middle East Centre, St Antony's College, Oxford.

2. Cairo Archives

Mudhakkirat Muhammad Kamil Salim.

<u>Published Documents</u>

1. Britain

1. Egypt No.2 (CMD. 1617).
2. Egypt No. 1. 1922 (Cmd. 1592) Nos. 4,7, 9, 10.
3. Egypt No.1. 1924 (Cmd. 2269).
4. Royal Institute of International Affairs: Information Paper, Nos.19, 91, Great Britain and Egypt,1914-1951, London, 1952.
5. Parliamentary Debates, Official Reports, House of Lords, Fifth Series, vol.57, session 28th March, 30th June 1924.
6. Foreign Office of Great Britain, Treaty of Alliance between H.M., in Respect of the U.K., and H.M. the King of Egypt, with an Agreed Minute thereto, Three Notes, Notes Exchanged in Egypt on 12th August 1936, and Oral Declaration made by the President of the Egyptian Council of Ministers on 10th August 1936, and a Convention Concerning the Immunities and Privileges to be Enjoyed by the British Forces in Egypt, London, 26th August 1936. Ratifications exchanged at Cairo on 22nd December 1936, (London, H.M. Stationery Office, 1937)

2. Egypt

١. مصر: لجنة الدستور، مجموعة اللجنة العامة، محاضر الجلسة الأولى في ١١ نيسان ١٩٢٢.
٢. الدستور المصري لعام ١٩٢٣.
٣. الدستور المصري وقانون الانتخاب: ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠، القاهرة: ١٩٣٠.
٤. مصر: مجلس النواب، الجلسة العاشرة في ١٠ أيار ١٩٢٤.
٥. مصر: مجلس النواب، الجلسة الثالثة والعشرون في ٢٣ حزيران ١٩٢٤.
٦. المادة الخامسة من قانون الأحزاب المعدلة بقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٠

<u>Books in Western Languages</u>

1. Chirol, Valentine, *The Egyptian Problem*, London, 1920
2. Berque, Jacques, *Egypt: Imperialism and Revolution*, Translated by Jean Stewart, London, 1972.
3. Wavell, Viscount, *Allenby in Egypt*, London, 1943.
4. Wingate, Ronald, *Wingate of the Sudan*, London, 1955.
5. Lloyd, George, *Egypt since Cromer*, Vol.1, London, 1933.
6. Lloyd, George, *Egypt since Cromer*, Vol.2, London, 1933.
7. Elgood, P. G, *The Transit of Egypt*, London, 1928.
8. Kedourie, E., *The Chatham House Version and other Middle Eastern Studies*, London: Weidenfeld& Nicolson, 1970.
9. Kedourie, Elie, "The Genesis of the Egyptian Constitution of 1923", in *Political and Social Changes in Modern Egypt*, (edited by Holt, P. G.,), London, 1968
10. Churchill, Winston S., *The Second World War, The Grand Alliance*, vol.3, Boston: HoghtonMiffin Co., 1950

11. Evans, Trefor (ed.) *The Killearn Diaries* 1934-1946, (The Diplomatic and Personal Record of Lord Killearn (Sir Mile Lampson), High Commissioner and Ambassador to Egypt, London: Sidgwick and Jakson, 1972

12. ChalesIssawi, *Egypt at Mid-Century. An Economic Survey*, Published under the auspices of the Royal Institute of International Affairs, Oxford: Oxford University Press, 1954

13. Rowlatt, Mary, A Family in Egypt, London, 1956

Arabic Books

١. إبراهيم عبد العزيز شيحا: القانون الدستوري اللبناني، بيروت، ١٩٨٣

٢. أحمد شفيق، حوليات مصر السياسية، التمهيد، الحولية الثالثة، القاهرة، ١٩٢٨.

٣. أحمد شفيق، حوليات مصر السياسية، الحولية الخامسة، القاهرة ١٩٣٠.

٤. أحمد عبد الرحيم مصطفى، تاريخ مصر السياسي منذ الاحتلال حتى المعاهدة، القاهرة، ١٩٦٧.

٥. أحمد أمين: حياتي، القاهرة، ١٩٥٠.

٦. أسعد عبد الرحمن: ثورة البيروقراطية، في كتاب:خمسون عاما على ثورة يوليو ١٩٥٢، بأشراف محمد صابر عرب ورءوف عباس حامد، القاهرة، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٣

٧. إسماعيل صدقي: مذكراتي، القاهرة، ١٩٥٠.

٨. حسن يوسف، القصر ودوره في السياسة المصرية ١٩٢٢-١٩٥٢، مذكرات حسن يوسف، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، ١٩٨٢.

٩. رمزي الشاعر: القانون الدستوري، النظرية العامة والنظام الدستوري في المصري، القاهرة، ١٩٨١.

١٠. طارق البشري، الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥-١٩٥٢، القاهرة: دار الشروق، ١٩٥١.
١١. عباس محمود العقاد: سعد زغلول: سيرة وتحية، القاهرة، ١٩٣٦.
١٢. عبد الفتاح حسن: مبادئ النظام الدستوري في الكويت، الكويت، ١٩٦٨.
١٣. عبد الحميد متولي:القانون الدستوري والأنظمة السياسية، ج ١ ، الإسكندرية.
١٤. عبد الرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية، الجزء الثاني، القاهرة، ١٩٤٧.
١٥. عبد الرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية، الجزء الأول، ط١ ، القاهرة، ١٩٤٧.
١٦. عبد الرحمن الرافعي، مقدمات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢، الكفاح في القنال- حتى حريق القاهرة- وزارات الموظفين- أسباب الثورة- فاروق يمهد للثورة، القاهرة- مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٤.
١٧. عبد العظيم رمضان، تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩١٨-١٩٣٦، القاهرة: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٦٨.
١٨. عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية في مصر١٩٣٧-١٩٤٨، القاهرة، ١٩٧٣.
١٩. عفاف لطفي السيد: تجربة مصر الليبرالية، ١٩٢٢- ١٩٣٦، القاهرة، ١٩٨١.
٢٠. عمر طوسون، مذكرة بما صدر عنا منذ فجر الحركة الوطنية، الطبعة الثالثة، القاهرة، ١٩٣٠.
٢١. فؤاد العطار: النظم السياسية والقانون الدستوري، ١٩٦٥-١٩٦٦.
٢٢. مذكرات محمد كامل سليم: الأخبار مارس ١٩٦٩.
٢٣. محسن خليل: النظم السياسية والقانون الدستوري، الإسكندرية، ١٩٧١.
٢٤. محمد حسنين هيكل: مذكرات في السياسة المصرية، ج١، القاهرة ١٩٥١.
٢٥. محمد شفيق غربال، تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٢.
٢٦. محمد كامل ليله: القانون الدستوري، القاهرة، ١٩٦٣.
27. محمود أبو الفتح: المسألة المصرية والوفد، القاهرة، بدون تاريخ .
28. يحيى الجمل: النظام الدستوري في جمهورية مصر العربية، القاهرة، ١٩٧٤.

٢٩.يونان لبيب رزق، الأحزاب المصرية قبل ١٩٥٢، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، ١٩٧٧.

Unpublished Materials

1. Majid Salman Hussain, *British Policy and The Nationalist Movement in Egypt 1918-1924, A Political Study*, Unpublished PhD Thesis, Exeter University, Britain, 1997.
2. Merriam, Kathleen Howard, *The Role of Leadership in Nation-Building Egypt 1922*, unpublished PhD, Indiana University, 19٧١.
3. Ufford, Letitia Wheeler, *The Milner Mission to Egypt,1919-1921, the search for a co-operative class*, unpublished Doctoral Dissertation, Columbia University, 1977.